جودة الأرباح المحاسبية كأحد آثار المراجعة المشتركة فى شركات المساهمة المصرية

(دراسة إمبريقية)

أميرة السيد عبد العزيز إسماعيل نجيدة

معيد بقسم المحاسبة بكلية تجارة جامعة الزقازيق

الملخص:

يتلخص الهدف الرئيسى للدراسة فى التعرف على مفهوم المراجعة المشتركة وأثر تطبيقه على جودة الأرباح المحاسبية فى شركات المساهمة المصرية من خلال استخدام مقاييس لجودة الأرباح، حيث شملت الدراسة على متغيرين ، أولا المتغير المستقل وهو المراجعة المشتركة، ثانيا المتغير التابع وهو جودة الأرباح المحاسبية وقد تم تجميع البيانات المالية من عينة الشركات المساهمة المصرية وعددها ٦٠ شركة مقيده فى البورصة المصرية فى الفتره (٢٠١١-٢٠١٥)، وكانت النتيجة التى توصلت إليها الدراسة وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية مقاسه باستمرارية الأرباح"، حيث أن أحد مقاييس جودة الأرباح وهو مقياس استمرارية الأرباح له علاقة معنوية مع المراجعة المشتركة، من ناحيه أخرى بالنسبة للمقاييس الثلاثة لجودة الأرباح وهم (القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل) لا ترتبطهم علاقة معنوية مع المراجعة المشتركة.

الكلمات الدالة: المراجعة المشتركة ، جودة الأرباح المحاسبية.

مشكلة الدراسة:

يتمثل الهدف النهائي للمحاسبة في توفير معلومات ملائمة لمتخذي القرارات يمكنهم الاعتماد عليها فى اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة، كما يتمثل الهدف النهائى لعملية المراجعة الخارجية والتى تعتبر أداة رقابية على كفاءة الإدارة فى استغلال مواردها المتاحة أفضل استغلال ممكن فى إبداء رأى حول مدى عدالة وصدق القوائم المالية محل المراجعة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشاه ومستخدمى القوائم المالية وأيضا إضفاء المزيد من الثقة والمصداقية على المعلومات التي تحتويها القوائم المالية، إلا أنه في السنوات الأخيرة وفى ظل عدم تماثل المعلومات بين إدارة المنشاه ومستخدمى القوائم المالية أصبحت أهداف المراجعة في تطور مستمر، ويأتي هذا التطور كرد فعل لمايحدث في مجتمع الأعمال من أحداث، حيث ظهرت العديد من الفضائح المالية على مستوى العالم مثل إنهيار شركتى انرون الأمريكية للطاقة وشركة ورلد كوم العملاقة والناشطة في مجال الإتصالات، وما تبع ذلك من إفلاس مكتب آرثر اندرسون أحد المكاتب الخمس الكبار حول العالم حينئذ، والتى من شأنها التاثيرعلى مصداقية المعلومات المالية المنشورة وبالتالى تذبذب ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية عملية المراجعة كمهنة مستقلة (الهريدى،٢٠١٥؛ محمود، ٢٠١٦).

ونتيجة لتلك الفضائح المالية زادت النداءات في الأونة الأخيرة بتطبيق رقابة أكبر وتفعيل دور آليات الحوكمة[1] بالشركات لضمان استعادة الثقة فى جودة القوائم المالية المنشوره عن طريق تحسين جودة المراجعة، كماأصدرت المفوضية الأوربية عام ٢٠١٠ لتقرير الورقه الخضراء Green Paper بعنوان (سياسة المراجعة: دروس من الأزمة) والذى يهدف إلى تشجيع النقاش بين الأطراف المهتمة بالمراجعة والعمل على استعادة الثقة فى القوائم المالية المنشوره بشأن تحسين و تنظيم المهنة وزيادة جودتها والمنافسة فى سوق خدمتهاحيث يعتبر أحد وسائل العلاج التى اقترحها ذلك التقرير هو العمل على توسيع استخدام المراجعة المشتركة عن طريق إلزام الشركات المساهمة بتطبيق المراجعة المشتركة(الجبر، ٢٠١٢).

وقدعرف كلا من (Baldauf & Steckel, 2012; Haapamäki et al., 2012) المراجعة المشتركة بأنها قيام شركتين أوأكثر من شركات المراجعة، بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد و إصدار تقرير مراجعة مشترك يتوقف على تنفيذ برنامج مراجعة واحد يعتمدعلى تقسيم اجراءات وأعمال المراجعة بناء على التخطيط المشترك ويوقع المراجعان على تقرير المراجعة ويتحملان بموجبه المسئولية بشكل مشترك، كما أشارت دراسة Ratzinger-

---

(1) يقصد بها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها والأطراف ذوي العلاقة بها، وهي تتضمن الهيكل الذي من خلاله يتم وضع أهداف الشركة والأدوات التي بها تنفذ هذه الأهداف، ويتحدد بها أيضا أسلوب متابعة الأداء (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية)(OECD,1999).

(Sakel et al., 2012) بأنها شكل متقدم للحكم على القوائم المالية وأسلوب مدعم للمراجعة عند إبداء الرأى، والذى يعزز عمليات المراجعة ويدعم استقلال المراجعين وقدرتهم على التصدى للخلافات مع إدارات الشركات محل المراجعة، كما تسمح المراجعة المشتركة بتوحيد الفكر والتعاون والانسجام المهنى والمناقشة المتبادلة بين المراجعين المكلفين بها.وأيضا أشارت دراسة (Deng et al.,2014) بأنها قيام مكتبين مراجعة أوأكثر بمراجعة القوائم المالية لمنشأةبحيث يصدران تقرير مراجعة مشترك يوقعان عليه معا ويتحملان بموجبة المسئولية بشكل مشترك.

وفى ضوء ماسبق تستخلص الباحثة بأن المراجعة المشتركة هى اتفاق يتم من خلاله تعيين مكتبين مراجعة أوكثر مستقلين ليقوما معا بتخطيط وأداء عملية المراجعة عن طريق تقسيم مهام عملية المراجعة بينهم بأى شكل يتوافقوا عليه وتفسير النتائج ومن ثم إصدار تقرير مشترك يوقعون عليه جميعا و يتحملون بموجبه المسئولية بشكل مشترك.

اكتسب مفهوم المراجعة المشتركة اهتماما شديدا باعتباره أحد الحلول لإستعادة الثقة والمصداقية في عملية المراجعة كمهنة مستقلة ومعالجة ظاهرة تركز السوق التى تعنى سيطرة مكاتب المراجعة الكبار[٢] على معظم عملاء المراجعة ولتجنب حدوث انهيارات لإحدى هذه المكاتب الكبار ومايترتب عليها من أزمات مالية واقتصادية تؤثر على السوق، وأيضا إعطاء الفرصة أمام مكاتب المراجعة المتوسطة والصغيرة من زيادة العمل فى سوق المراجعة وزيادة أتعابها.إلا أنة فى عام ٢٠١١ قررت المفوضية الأوربية عدم إلزام الشركات المساهمة بتطبيق المراجعة المشتركة وجعل تطبيقها اختياريا للشركات المساهمة وذلك نتيجة للانتقادات التى اظهرها تطبيق هذا التقرير حيث أشار المراجعون الكبار أن التقريرالمشترك يؤدى إلى حدوث خلافات بين طرفى المراجعة وأيضا يؤدى إلى تخفيض جودة المراجعة. وأما مكاتب المراجعة المتوسطة والصغيرة فقد أيدت هذا التقرير لأنه يؤدى إلى تخفيض التركز فى سوق المراجعة وإتاحة الفرصة لها للمنافسة فى السوق (Haapamäki et al.,2012).

على الرغم من ذلك فإن هناك كثير من الدول تطبق المراجعة المشتركة إما بشكل اختيارى أو إلزامى فمثلا فى فرنسا يتم إلزام الشركات القابضة بتطبيق المراجعة المشتركة لما لها من أثر فعال فى الحد من ظاهرة تركز السوق وتدعيم استقلال المراجع، وكذلك الامر بالنسبة لدولة الدنمارك حيث كانت المراجعة المشتركة إلزامية للشركات المسجلة فى بورصة الاوراق المالية حتى أصبح إختياريا عام ٢٠٠٤، أما فى دولة السويد والولايات المتحدة والهند وسويسرا وغيرها من الدول فإن المراجعة المشتركة إلزامية بالنسبة للشركات الكبرى والبنوك وشركات التأمين وإختيارية لبقية الشركات (Deng et al.,2014).

---

(2) KPMG (Klynveld Peat Marwick Goerdeler), EY(Ernst&Young), Deloitte (Deloitte Touche Tohmatsu Limited), PWC(Price water house Coopers).

وبدراسة الوضع فى البيئة المصرية فقد سمح القانون المصرى رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فى المادة (١٠٣) للشركات المساهمة أن تعين أكثر من مراجع يقتسمون المسئولية بالتضامن فيما بينهم لمراجعة ذات القوائم المالية لإبداء الرأى عن مدى صدق وعدالة هذه القوائم المالية. ويتم تطبيق المراجعة المشتركة بشكل اختيارى على شركات المساهمة، وبشكل إلزامى على البنوك طبقا لقانون البنك المركزى المصرى رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ فى المادة (٨٣)، وهو مايتفق مع تشريعات بعض الدول العربية مثل الكويت والبحرين من حيث السماح للشركة الواحدة بالتعاقد مع أكثر من مراجع للحسابات لإبداء الرأى حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية. (عبدالحميد، ٢٠١٤)

وقد تناقضت نتائج الدراسات السابقة حول تطبيق المراجعة المشتركة ما بين مؤيد ومعارض، فالبعض مثل: (Ittonen etal.,2012 ; Francis et.al.,2009 ; Haapamäki et al.,2012) أيد تطبيقها لماحققته من مزايا من أجل تعزيز جودة المراجعة ومن ثم تحسين جودة الارباح المحاسبيةلأن المراجعة المشتركة الاختيارية تدعم استقلالية المراجع لأن قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين معا أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد، ومن ثم زيادة جودة المراجعة، وبالتالى الحد من ممارسات الإدارة للأرباح. والبعض الاخر مثل: (Marmousez, 2009 ، الجبروالسعدون، ٢٠١٤) عارض تطبيقها لما لها من عيوب فى التأثير السلبى على جودة المراجعة ومن ثم جودة الارباح ويفسر ذلك بأن الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة لاتمارس ذات مستوى المتابعة المطلوب لأداء المراجعين، وأيضا ارتفاع تكاليف المراجعة فى ظل التعاقد مع أكثر من مراجع بالنسبة للشركة محل المراجعة.

وفى ضوء التناقضات السابقة حول فعالية المراجعة المشتركة، وفى ضوء عدم الاهتمام الكافى بهذه المشكلة من قبل الدراسات العربية بوجه عام والدراسات المصرية بوجه خاص فى حدود علم الباحثة، فإن الباحثة تحاول تناول هذه الظاهره فى البيئة المصرية ومن ثم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة فى التساؤل التالى :

هل هناك علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين جودة الأرباح المحاسبية و المراجعة المشتركة فى شركات المساهمة المصرية؟

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الرئيسى للدراسة الحالية فى التعرف على جودة الأرباح المحاسبية كأحد آثار المراجعة المشتركة فى شركات المساهمة المصرية من خلال استخدام أربعة مقاييس لجودة الأرباح (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل).

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة الحاليه إلى عدة عوامل من أهمها مايلى:

١ -ندرة الدراسات المتعلقه بمشكلة البحث فى البيئة العربية بوجه عام والبيئة المصرية بوجه خاص إلى حد علم الباحثه.

٢ -أهمية المعلومات المحاسبية بصفة عامة وجودة الارباح المحاسبية بصفة خاصة والتى يعتمد عليها أصحاب المصالح، كالمستثمرين والموردين والمقرضين ومصلحة الضرائب وغيرهم فى اتخاذ القرارات وتقييم الاداء المالى للشركة ومدى تأثير وجود مراجعة مشتركة بالشركة على قرارتهم.

٣ -فى حالة وجود أثر للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية فإن هذا يلقى الضوء على أهمية المراجعة المشتركة بإعتبارها إشارة هامة للمستفيدين على أهمية جودة التقارير المالية.

خطة الدراسة:

فى ضوء مشكلة الدراسة تم تقسيم الدراسة إلى الأقسام التالية :

القسم الأول: الإطار النظري للدراسة.

القسم الثانى: الدراسات سابقة واشتقاق الفروض الدراسة.

القسم الثالث: تصميم الدراسة الامبريقية.

المبحث الرابع: تفسير وخلاصة النتائج.

المراجـــع.

القسم الأول

الإطار النظري للدراسة

ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعة من الأزمات والفضائح المالية للعديد من المؤسسات، وتصاعدت قضايا الفساد الشهيرة في كبرى الشركات الأمريكية كشركتى انرون الأمريكية للطاقة وشركة ورلد كوم العملاقة والناشطة في مجال الإتصالات، وما تبع ذلك من إفلاس مكتب آرثر اندرسون أحد المكاتب الخمس الكبار حول العالم حينئذ، والتي من شأنها التأثير على مصداقية المعلومات المالية المنشورة وبالتالى تذبذب ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية عملية المراجعة كمهنة، ونتيجة لذلك كانت النداءات في الآونة الأخيرة بتطبيق رقابة أكبر وتفعيل دور آليات الحوكمة بالشركات لضمان استعادة الثقة فى جودة القوائم المالية المنشوره عن طريق تحسين جودة المراجعة، ومن أهم وسائل العلاج المستخدمة لحل هذه المشكلة هو التوسيع فى إستخدام المراجعة المشتركة.

ولقد تناول العديد من الباحثين بالتحليل والدراسة مفهوم المراجعة المشتركة والتى يمكن توضيح البعض منها بالجدول التالى:

جدول رقم (١)

المصدر	التعريف
(Baldauf&Steckel, 2012) (Haapamäki et al., 2012)	قيام شركتين أوأكثرمن شركات المراجعة، بمراجعة القوائم المالية لعميل واحد و إصدار تقرير مراجعة مشترك يتوقف على تنفيذ برنامج مراجعة واحد يعتمد على تقسيم اجراءات وأعمال المراجعة بناءعلى التخطيط المشترك ويوقع المراجعان على تقريرالمراجعة ويتحملان بموجبة المسئولية بشكل مشترك.
(Ratzinger-Sakel et al., 2012)	شكل متقدم للحكم على القوائم المالية وأسلوب مدعم للمراجعة عند إبداء الرأى، والذى يعزز عمليات المراجعة ويدعم استقلال المراجعين وقدرتهم على التصدى للخلافات مع إدارات الشركات محل المراجعة، كما تسمح المراجعة المشتركة بتوحيد الفكر والتعاون والانسجام المهنى والمناقشة المتبادلة بين المراجعين المكلفين بها.
(Deng et al.,2014)	قيام مكتبين مراجعة أوأكثر بمراجعة القوائم المالية لمنشأةبحيث يصدران تقرير مراجعة مشترك يوقعان عليه معا ويتحملان بموجبة المسئولية بشكل مشترك.
(محمود، ٢٠١٦)	قيام مكتبين من مكاتب المراجعة بتقسيم أعمال المراجعة

	(تخطيط المراجعة – تجميع وتفسير أدلة الإثبات – إعداد تقرير المراجعة) وفقا لأسس معينة، ويقوم كل مكتب مراجعة بأداء المهام المكلف بها، ويتم أيضا إصدار تقرير مراجعة مشترك موقع عليه من المكتبين مع المسئولية التضامنية للمكتبين عن المعلومات الواردة فى تقرير المراجعة.

بعد عرض التعريفات السابقة تخلص الباحثة لمايلى:

- المراجعة المشتركة عبارة عن اتفاق يتم من خلاله تعيين مكتبين مراجعة أوكثر مستقلين ليقوما معا بتخطيط وأداء عملية المراجعة عن طريق تقسيم مهام عملية المراجعة بينهما بأى شكل يتوافقا عليه وتفسير النتائج ومن ثم إصدار تقرير مشترك يوقعان عليه معا ويتحملان بموجبه المسئولية بشكل مشترك.
- يمكن التفرقة بين المراجعة المشتركة Joint Audit والتي تتضمن التخطيط المشترك لعملية المراجعة وتقسيم أعمال وإجراءات المراجعة بين كلا المراجعين بما يضمن عدم تكرار مهام عمليات المراجعة من قبل المراجعين ويتم إصدار تقرير مراجعة مشترك وبين المراجعة المزدوجة Double Audit وهي تعني إجراء عمليات المراجعة مرتين من قبل مراجعين مختلفين وبين المراجعة الثنائية Dual Audit والتي فيها يقوم كل مراجع بمراجعة جزء من المعلومات المالية وإصدار تقريرين مراجعة منفصلين بالإجراءات التي تمت مراجعتها من قبل كل مراجع وفى ضوء ماسبق فإن المراجعة المشتركة تهدف لمايلى(متولى، ٢٠١٣):

١ - التوصل إلى توكيد معقول بشان خلو القوائم المالية من الأخطاء والتحريفات الجوهرية[٣]، وأن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٢ - تعزيز إستقلالية المراجع الخارجى وبالتالى تحقيق مستوى مرتفع من جودة المراجعة.

٣ - الحصول على رأى فنى محايد عن القوائم المالية فى تقرير المراجعة المشتركة لأنه يعتمد على جهد مشترك مع تحمل المسئولية بين مكتبى المراجعة بشكل مشترك.

٤ - تخفيض عدم تماثل المعلومات[٤] بين الإدارة والجهات الخارجية التى تعتمد على القوائم المالية فى اتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة (Francis et.al.,2009).

٥ - تحسين مستوى الخدمات المقدمة للمنشأة محل المراجعة نتيجة الاعتماد على خبرتي مكتبى مراجعة وليس خبرة مكتب مراجعة واحد.

---

(٣) تعرف التحريفات بأنها مجموعة من الحذف والتعديلات التى من الممكن أن يقترفهاالمحاسب أثناء عمله، وتنقسم إلى نوعين هما الغش والخطأ، ويعبر الغش عن الفعل المتعمد منقبل واحد أو أكثر من بين الإدارة أو المسئولين عن الحوكمة أو الموظفين من أجل الحصول على منفعة غير قانونية أو غير مستحقة مثل التلاعب فى أرقام القوائم المالية، أما الخطاهيعبر عن الفعل الغير متعمد فى القوائم المالية مثل الأخطاء الحسابية أو التطبيق الخاطئ للسياسات المحاسبية(الشريف، ٢٠١٤).

(٤) يقصد بعدم تماثل المعلومات: أن المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار معين تكون موزعة بطريقة غير متساوية بين الأفراد بمعنى امتلاك أحد الأطلاف معلومات أكثر من غيره، فحين أن هناك اطراف أخرى لم تصل إليهم تلك المعلومات (Diamonc&Verrecchia, 1991).

المراجعة المشتركة مابين مؤيد ومعارض:

تباينت الدراسات السابقة التى تناولت فعالية تطبيق المراجعة المشتركة، سواء بشكل الزامى أو اختيارى على بعض القطاعات فى كثير من الدول، فالبعض أيد تطبيقها لماحققته من مزايا، فى حين البعض الاخر عارض تطبيقها لما لها من عيوب، ويمكن توضيح الآثار الإيجابية والسلبية كما يلى:

١ - آراء مؤيدو المراجعة المشتركة:

يمكن توضيح بعض الأدوار الإيجابية حيسما أشارت الدراسات السابقة كمايلى :

- تعمل المراجعة المشتركة على تعزيز الشك المهنى فى عملية المراجعة عن طريق مراجعة كل طرف من أطراف المراجعة لعمل الطرف الاخر، كما أن اشتراك أكثر من مراجع يتبادلون الخبرات فيما بينهم يحسن من جودة المراجعة، حيث أن مجموع خبرات أكثر من مراجع تكون أكبر من خبرة أحدهما فقط (Baldauf & Steckel, 2012).
- تعزز المراجعة المشتركة من استقلالية المراجع لأن قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين معا أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد، وأيضا أن وجود مراجعين برأى موحد يجعل موقفهما أقوى فى مواجهة الادارة، حيث تعلم الإدارة أن مواجهة مراجعين اثنين أمر محفوف بالمخاطر والتخوفات عنه فى حال وجود مراجع واحد وبالتالى يؤدى إلى الحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الارباح (Haapamäki et al., 2012).
- تسهم المراجعة المشتركة فى الحد من ظاهرة تركز السوق فى عدد من شركات المراجعة الكبار فقط، حيث تعطى المراجعة المشتركة فرصة لمكاتب المراجعة المتوسطة والصغيرة للقيام بعمليات المراجعة بجانب مكاتب المراجعة الكبار، بالإضافة إلى تشجيع نمو هذه المكاتب لمصاف مكاتب المراجعة الكبار(Ratzinger- Sakel et al.,2012).
- تخفض من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والجهات الخارجية التى تعتمد على القوائم المالية فى إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة (Francis et.al., 2009).
- تؤدى المراجعة المشتركة إلى زيادة دقة تقرير المراجعة وزيادة ثقة مستخدمى هذه المعلومات فى التقرير المشترك الصادر عن المراجعة المشتركة (Khatab, 2013).
- تؤدى المراجعة المشتركة إلى عدم وجود ضغوط مادية بين المراجعين الخارجين والعميل، حيث أن أتعاب المراجعة توزع بين مكتبى المراجعة وفقا لمعايير وقواعد معينة (محمود، ٢٠١٦).

٢ - آراء معارضى المراجعة المشتركة:

على النقيض مما سبق يمكن توضيح بعض الآثار السلبية للمراجعة المشتركة كمايلى :

- قد يحدث عند تطبيق المراجعة المشتركة قدر من (Free-riding) "الاتكالية" أوالتقاعس فى بذل الجهد حيث يعتمد أحد المراجعين على مجهود المراجع الاخر مما قد يؤثر سلبا

على أداء عملية المراجعة وبالتالى جودة الارباح المحاسبية، وكما يؤدى أيضا إلى زيادة خطر فقد المعلومات الهامة بسبب إهمال أحد المراجعين بفحص بعض الجوانب الهامة نتيجة اعتماد كل منهما على الاخر(Deng et al.,2014).

- ارتفاع تكاليف المراجعة فى ظل التعاقد مع أكثرمن مراجع بالنسبة للشركة محل المراجعة (Ittonen et al.,2012 ؛Deng et al.,2014).
- زيادة الخلافات بين طرفى المراجعة لأنهما فى الأساس متنافسين، كل منهما يسعى إلى زيادة حصته السوقية، وأيضا يحاول كسب رضاء إدارة الشركة محل المراجعة حيث إذا قامت الإدارة بتغيير أحد المراجعين كان لها الفرصة فى الاستمرار معها، مما يتيح لإدارة الشركة ممارسة ما يعرف بتسوق الرأى مما ينعكس سلبيا على جودة المراجعة واستقلال المراجع (Baldauf&Steckel,2012).
- تشتت المسئولية القانونية بين المراجعين عن بعض المخالفات إن وجدت، حيث أن القوانين فى الدول التى تطبق المراجعة المشتركة لم تتعرض لكيفية تقسيم العمل بين المراجعين، حيث أن المنافع والعوائد تقسم بين المراجعين أما العقوبات والمخالفات فسيتحملها كلا منهما(عبدالحميد، ٢٠١٤).

ثانيا: بعض آثار المراجعة المشتركة:

يمكن توضيح بعض المتغيرات الناجمة عن تطبيق المراجعة المشتركة كمايلى :

١- المراجعة المشتركة ودرجة تركز السوق :

فى الآونة الأخيره زاد الإهتمام بسوق خدمات المراجعة ومايرتبط بها من ظواهر نتيجة للتطورات والانهيارات التى طرأت على سوق خدمات المراجعة، ومن تلك الظواهر التى ترتبط بسوق خدمات المراجعة والتى تعتبر ظاهره جديره بالإهتمام هى ظاهرة تركز السوق، حيث عرفتها دراسة (Benali, 2013) فعرفها بأنها عملية يتم من خلالها قيام عدد قليل من شركات المراجعة بالاستحواذ والتحكم على أعلى نسبة سوقية محققه وضع احتكارى أو شبه احتكارى لسوق خدمات المراجعة.

وقد أوضحت دراسة (Bedard et al., 2012) أن حصة مكاتب الاربع الكبار تمثل ٩٠% من إيرادات وأتعاب المراجعة فى الدول الأوربية وبالتالى تعتبر درجة تركز السوق فى هذه الحالة مشكلة حقيقية يترتب عليها حدوث العديد من المخاطر مثل إنخفاض جودة الخدمات المقدمة للعميل بجانب عدم كفايتها مما يؤدى إلى تقويض ثقة المستثمرين وأصحاب المصالح فى جودة الخدمات المقدمة، وإن كان أحد الدوافع الرئيسية لتطبيق المراجعة المشتركة هو الحد من ظاهرة تركز سوق المراجعة ومن ثم إعطاء الفرصة للمكاتب المراجعة المتوسطة من العبور لمصاف مكاتب المراجعة الكبيره والمنافسة فى سوق خدمات المراجعة (Hummphrey et al., 2011)، إلا أن دراسة

(متولى، ٢٠١٣) فضلت زيادة درجة تركز السوق لشركات المراجعة المشتركة مبرره ذلك من خلال النقاط التالية :

- سرعة تخطيط وتنفيذ وتقرير عملية المراجعة وخفض تكلفتها، ومن ثم خفض أتعاب المراجعة المشتركة بصفه عامه.
- انخفاض درجة الشك المهنى مع زيادة إجراءات المراجعة، والوصول إلى أدلة ملائمة لتقليل مخاطر المراجعة، وبالتالى مخاطر التقاضى.
- ارتفاع قدرة شركات المراجعة المشتركة على التشاور الملائم فى الأمور الجوهرية.
- زيادة قدرتها على وضع إجراءات المراجعة فى ضوء المعايير الأخلاقية والمهنية والتنظيمية والقانونية التى يكون هدفها النهائى زيادة جودة التقرير المقدم للمستثمرين والأطراف المهتمة.

تفضل الباحثة انخفاض درجة تركز السوق لشركات المراجعة المشتركة حيث يؤدى إنخفاض درجة تركز السوق لشركات المراجعة المشتركة مايلى:

- انخفاض أسعار الخدمات المقدمة للعميل، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى جودة تلك الخدمات.
- تصبح عمليات المراجعة أكثر ثقة ومصداقية للمستثمرين وأصحاب المصالح والمتعاملين فى سوق خدمات المراجعة.
- إعطاء الفرصة لمكاتب المراجعة المتوسطة للعبور لمصاف المكاتب المراجعة الكبيرة، وأيضا إعطاءها الفرصة للمنافسة فى سوق خدماتها.
- إتاحة الفرصة لعدد مكاتب المراجعة غير الكبار لاكتساب الخبرات ورفع مستوى أدائها حيث يزداد أهمية هذا الأمر فى حالة الأسواق الناشئة كالسوق المصرى.

٢- المراجعة المشتركة وتكلفة عملية المراجعة :

تمثل خدمة المراجعة سلعة اقتصادية، كما تمثل أتعاب عمليات المراجعة مصدر الإيراد الأساسى لمكاتب المراجعة، وبالتالي أصبحت تعظيم أتعاب المراجعة الهدف الذي يسعى مكتب المراجعة إلى تحقيقه بغية الحصول على أفضل عائد ممكن من ممارسة المهنة، كما أن أتعاب المراجعة تمثل عبئاً مالياً على المنشآت الخاضعة للمراجعة والتى تتوقع أن تحصل مقابله على منفعة تبرر تحمله وفقاً لمبدأ التكلفة والعائد (حلس، ٢٠٠٣).

وقد نادت المفوضية الأوربية (٢٠١٠) EC بتطبيق المراجعة المشتركة من أجل الحد من تكلفة الخدمات المقدمة لمنشأة العميل، إلا أن دراسة (Quick, 2012) أشارت إلى رغم أن المراجعة المشتركة تحسن من جودة المراجعة وتخفيض تركز السوق لكن فى المقابل هناك زيادة فى أتعاب المراجعة.

وفى هذا الصدد عملت (Ittonen et al.,2012) على اختبار تأثير تعيين اثنين من مراجعى الحسابات على جودة وأتعاب المراجعة مقارنة بتعيين مراجع واحد وذلك باستخدام

عينة من الشركات الفنلندية والسويدية المدرجة فى البورصة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى٢٠١٠، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التى تتم مراجعتها بواسطة اثنين من مراجعى الحسابات تمتاز بجودة أرباح أعلى، وأيضا تكاليف مراجعة أعلى وذلك مقارنة بالشركات التى تتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد.

وفى نفس السياق كانت دراسة (Haapamäki et al.,2012) استهدفت اختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة وتكلفة عملية المراجعة وذلك باستخدام عينات مختلفة من الشركات السويدية فى الفتره من ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التى تختار تطبيق عمليات المراجعة المشتركة اختياريا تتسم بوجود مستوى مرتفع من أتعاب المراجعة.

كما أوضحت دراسة (Andre et al., 2012) التى اهتمت بمقارنة أتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات الفرنسية فى ضوء المراجعة المشتركة مع أتعاب المراجعة التى تتحملها كلا من الشركات الإيطالية والبريطانية المسجلة فى الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠٠٩، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أتعاب المراجعة التى تدفعها الشركات الفرنسية تزيد عن أتعاب المراجعة التى تدفعها الشركات الإيطالية والبريطانية، وتصل نسبة الزيادة إلى ٤٠% عن ماتتحملة الشركات الإيطالية والبريطانية، حيث يعتبر السبب الرئيسى لزيادة فى أتعاب المراجعة التى تتحملها الشركات الفرنسية هو وجود مراجعين وليس مراجع واحد للقيام بعملية المراجعة، وأيضا أن الزيادة فى أتعاب المراجعة لاترتبط بارتفاع جودة المراجعة.

على الجانب الاخر كانت دراسة (Lesage et al. ,2012) التى اختبرت أثر المراجعة المشتركة على تكلفة عملية المراجعة وجودة المراجعة فى الدنمارك فى فترتين، الأولى فترة إجمالية فى ٢٠٠٢ حتى ٢٠١٠ لدراسة أثر إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة، والثانية فى ٢٠٠٥حتى٢٠١٠ وهى فترة التوقف عن الإلزام بتطبيق المراجعة المشتركة، وقد أوضحت نتائج الدراسة عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين كل من المراجعة المشتركة وتكاليف المراجعة وجودتها، وأيضا عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين تكاليف وأعباء المراجعة ونوع المراجعة (الفردية أو المشتركة).

وفى هذا الصدد أوضحت دراسة (محمود، ٢٠١٦) أن تكاليف المراجعة المشتركة لن تزيد عن تكاليف المراجعة الفردية مبررا ذلك من خلال النقاط التالية :

- أنة يتم توزيع مهام وأعمال المراجعة المشتركة بين مكتبى المراجعة المكلفين بأداء عملية المراجعة حيث لايتم مضاعفة الجهد المبذول لأداء المهام المراجعة حيث لايتم تكرار أى مهمة من مهام المراجعة المشتركة بواسطة اى من مكتبى المراجعة المكلفين بأداء عملية المراجعة، وأيضا لايجوز قيام أحد المكتبين بأداء جزء من الأعمال المخصصة للمكتب الآخر إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من المكتب الآخر، ويجب ان يحدد المكتب أسباب رغبته فى القيام بأداء ذلك الجزء من الأعمال وأن يقتنع المكتب الآخر بتلك الاسباب، لذلك لن ترتفع تكاليف إعداد تقرير المراجعة فى حالة المراجعة المشتركة عنه فى الحالة الفردية .

- قد ترتفع كل من تكاليف التعاقد وتكاليف إعداد تقرير المراجعة فى حالة المراجعة المشتركة عنه فى حالة المراجعة الفردية ولكن فى نفس الوقت تنخفض تكاليف تجميع وتحليل أدلة الإثبات وخاصة فى حالة زيادة حجم الجزء المنفذ من مهام المراجعة بواسطة مكتب مراجعة كبير الحجم لأن مكاتب المراجعة الكبرى لديها برامج مراجعة جاهزة يمكن تطبيقها على عدد أكبر من عملاء المراجعة مما تنخفض معه تكلفة وحدة المراجعة.
- تنخفض تكاليف إجراء المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية عندما يتم تخصيص مهامها بين مكتبى المراجعة وفقا لكفاءة أى منهما فى تنفيذ كل مهمة من تلك المهام، وفى هذه الحالة يتم تخصيص جزء أكبر من مهام المراجعة على أى من المكتبين طالما ارتفعت فيه الكفاءة المهنية للمراجع ومساعديه، ويترتب على ارتفاع الكفاءة المهنية للمراجع ومساعديه انخفاض تكاليف تنفيذ مهام المراجعة.
- تنخفض تكاليف إجراء المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية عندما يتم توزيع مهامها بين مكتبى المراجعة وفقا لتخصص مكتب المراجعة فى مجال نشاط أو صناعة عميل المراجعة لأنة كلما زاد ذلك التخصص كلما زادت معرفة المراجع بالعملاء والموردين والبنوك وغيرهم من الاطراف ذوى العلاقة مع المنشأة التى يقوم بمراجعة حساباتها وزادت معرفته بتعاملات أسهم وسندات المنشأة ببورصة الأوراق المالية وتطورات أسعار أسهم المنشأة، ويترتب على ذلك تخفيض كل من إجراءات وتكاليف المراجعة.
- كلما كانت سمعة مكتب المراجعة طيبة كلما زاد حرص هذا المكتب على اداء المهام الموكلة له بمستوى مرتفع من الجودة وزادت كفاءته فى اداء تلك المهام، ويترتب على ذلك تخفيض تكاليف تنفيذ مهام المراجعة فيما يتعلق بالجزء المخصص له .

وفى نفس السياق كانت دراسة (متولى، ٢٠١٣) والتى أشارت إلى إمكانية تخفيض أتعاب المراجعة المشتركة حيث يوضح أنة بتخفيض أتعاب المراجعة المشتركة سوف يؤدى ذلك إلى زيادة الطلب على المراجعة المشتركة ، ومن ثم زيادة ربحية شركات المراجعة المشتركة على المدى الطويل.

وتتفق الباحثة مع الدراستين الاخيرتين من حيث إمكانية تخفيض أتعاب المراجعة المشتركة نتيجة انخفاض تكلفة المراجعة المشتركة ،حيث تخفيض أتعاب المراجعة المشتركة يؤدى إلى زيادة إقبال الشركات على تطبيق المراجعة المشتركة، وأيضا يعطى الفرصة لمكاتب المراجعة الصغيره للنهوض فى سوق المراجعة وعبور مصاف المكاتب المراجعة الكبيرة وبالتالى زيادة المنافسة سوق المراجعة، وأيضا تشجيع تطبيق المراجعة المشتركة بشكل كبير يضمن الحصول على نتائج دقيقة وخالية من الأخطاء والتحريفات ممايؤدى إلى استعادة ثقة الأطراف المهتمة بعملية المراجعة وتقرير المراجع فى مهنة المراجعة كمهنة مستقلة.

٣- المراجعة المشتركة واستقلالية المراجع الخارجى و جودة المراجعة :

تضع مهنة المراجعة المراجع فى موقع هام بين الجهات المستفيده من خدماته، حيث يحصل على أتعاب من الشركة التى يقوم بمراجعة قوائمها المالية ومن جهه أخرى يتعامل مع

المستخدمين الخارجين للمعلومات المالية التى يقدمها من أجل اتخاذ قراراتهم الاقتصادية المختلفة، وبالتالى لاستعادة الثقة فى مهنة المراجعة يجب أن يتمتع المراجع بالاستقلالية، عن طريق إعطاء رأيا فنيا محايدا للمستثمرين والممولين وجهات الخارجية الأخرى عن الوضع المالى الحقيقى للشركة، وبالتالى تعتبر استقلالية المراجع أحد الأركان الأساسية فى مهنة المراجعة.

وقد زاد الإهتمام بمفهوم الاستقلال وحياد المراجع فى الأونة نتيجة لظهور العديد من الفضائح المالية على مستوى العالم مثل انهيار شركتى انرون الأمريكية للطاقة وشركة ورلد كوم العملاقة والناشطة في مجال الاتصالات، وما تبع ذلك من إفلاس مكتب آرثر اندرسون أحد المكاتب الخمس الكبار حول العالم، والتي من شأنها التأثير على مصداقية المعلومات المالية المنشورة وبالتالى تذبذب ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية عملية المراجعة كمهنة مستقلة (الهريدى،٢٠١٥)، ونتيجة لذلك نادت المفوضية الأوربية فى ٢٠١٠ بتطبيق المراجعة المشتركة كأحد الحلول لاستعادة الثقة فى مهنة المراجعة كمهنه مستقلة، حيث يتم من خلال المراجعة المشتركة تعيين مكتبين مراجعة أوكثر مستقلين ليقوموا معا بتخطيط وأداء عملية المراجعة عن طريق تقسيم مهام عملية المراجعة بينهم بأى شكل يتوافقوا عليه وتفسير النتائج ومن ثم إصدار تقرير مشترك يوقعون عليه جميعا و يتحملون بموجبه المسئولية بشكل مشترك.

وقد أوضحت دراسة (محمود، ٢٠١٦) أنة كلما تميز أحد مكتبى المراجعة القائمين بأعمال المراجعة المشتركة بسمعة طيبة بين عملاء ومكاتب المراجعة كلما حافظ المكتب على استقلاليته وحياديته وموضوعيته، هذا بالإضافة إلى أنه كلما شعر مكتب المراجعة بأن أداء الجزء المخصص له مراقب من قبل المكتب الأخر كلما حافظ مكتب المراجعة على استقلاليتة، كما أوضحت دراسة (متولى، ٢٠١٣) أن تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة فى عملية المراجعة يعطى إشارة مستوى مرتفع من استقلالية وجودة المراجعة فى السوق.

ومن هنا أوضحت دراسة (DeAngelo, 1981) أن هناك علاقة طردية بين جودة المراجعة واستقلال المراجع، كما أن استقلال المراجع يعد أحد الأركان الأساسية لتحقيق جودة المراجعة حيث أن المراجع غيرالمستقل لا يمكنه التقرير عن الأخطاء والتحريفات.

وقد أشارت دراسة (عيسى، ٢٠٠٨) فإن مفهوم جودة المراجعة يعنى قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية فى القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة الى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين، ومن ثم حماية مصالح المستثمرين، وقد عرفتها دراسة (Palmrose, 1988) بأنها درجة الثقة التى يقدمها المراجع لمستخدمى القوائم المالية فكما هو معروف أن الهدف من المراجعةهو خلق الثقة فى القوائم المالية، لذا فإن جودة المراجعة هي احتمال خلو القوائم المالية من الأخطاء والمخالفات الجوهرية، وأشارت أيضا دراسة (حسنين وقطب، ٢٠٠٣) إلى أن جودة المراجعة من وجهة نظر العديد من المنظمات المهنية تعنى مدى التزام المراجعين بالمعايير المهنية التى تصدرها هذه المنظمات.

وطبقا لدراسة (DeAngelo, 1981) فإن جودة المراجعة هى قدرة المراجع على اكتشاف الغش والأخطاء والانحرافات فى النظام المحاسبى للعميل والتقرير عن هذه الانحرافات فى التقرير الفنى المحايد الذى يصدره.

وتتفق الباحثة مع هذا التعرف لأنه أعطى مفهوما شاملا لجودة المراجعة ، وأيضا قدم مكونين أساسيين لجودة المراجعة، المكون الأول هو قدرة المراجع على اكتشاف الأخطاء والتحريفات، والمكون الثانى هو اتخاذ المراجع الإجراءات المناسبة إتجاه تلك الأخطاء والتحريفات.

ونتيجة للانهيارات والأزمات المالية التى حدثت لكبرى الشركات فى الآونة الأخيرة ومانتج عنها من ضياع حقوق وأموال الاطراف ذات علاقة بتلك الشركات، أصبحت جودة المراجعة من الركائز الأساسية التى يبحث عنها المستثمرين والاطراف المستفيدة من عملية المراجعة لإتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة، ولمعالجة تلك الإخفاقات والأزمات المالية ومن ثم تعزيز جودة المراجعة من خلال تحسين تقرير المراجعة كان العلاج كما أوضحته المفوضية الأوربية عام ٢٠١٠ هو تطبيق أسلوب المراجعة المشتركة

حيث تعرف المراجعة المشتركة بأنها اتفاق يتم من خلاله تعيين مكتبين مراجعة أوكثر مستقلين ليقوموا معا بتخطيط وأداء عملية المراجعة عن طريق تقسيم مهام عملية المراجعة بينهم بأى شكل يتوافقوا عليه وتفسير النتائج ومن ثم إصدار تقرير مشترك يوقعون عليه جميعا و يتحملون بموجبه المسئولية بشكل مشترك، لذلك تعتبر جودة المراجعة أحد الأسباب الرئيسية لزيادة الإهتمام بالمراجعة المشتركة حيث وجود مراجعين مستقلين يقوموا بأداء عملية المراجعة من خلال المراجعة المشتركة يؤدى ذلك لإعطاء إشارة بمستوى مرتفع لجودة المراجعة على الرغم ذلك فإن هناك تضارب بين حول طبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة، حيث نجد التأثير الإيجابى للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة وفقا للدراسات التالية (Baldauf&Steckel, 2012; Haapamäki et al.,2012; Ittonen & Tronnes, 2014; Lobo et al., 2013; Velete&Azibi, 2015; Bedard et al., 2012; Ratzinger- Sakel et al.,2012;) ويرجع ذلك للأسباب التالية :

- تعمل المراجعة المشتركة على تعزيز استقلالية المراجع لأن قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين معا أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد مما يجعل موقفهما أقوى فى مواجهة الادارة وبالتالى يؤدى إلى الحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الارباح وبالتالى زيادة جودة المراجعة.
- يعلم كل طرف من أطراف المراجعة أنه مراقب من قبل الطرف الاخر، مما يؤدى إلى أداء كلا منها عمله بدقة واخلاص ممايتعكس ايجابيا على جودة المراجعة، كما أن اشتراك أكثر من مراجع يتبادلون الخبرات فيما بينهم يحسن من جودة المراجعة.
- تسهم المراجعة المشتركة فى الحد من ظاهرة تركز السوق، مما يزيد من المنافسة فى سوق المراجعة، وبالتالى تحسين مستوى الأداء لعملية المراجعة ممايؤدى إلى زيادة جودة المراجعة.

- الشركات التى تراجع من قبل أكثر من مراجع، تكون أكثر إلتزاما بمبادئ الحوكمة عن غيرها من الشركات ،وأكثر حرصاعلى دقة البيانات والمعلومات المنشورة للمستخدمين مما لا يعطى فرصة لإدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح ممايعكس إيجابياعلى جودة المراجعة.

ومن ناحية أخرى يرى البعض مثل (Deng et al., 2014; Haapamäki et al., 2012; Ittonen & Tonnes, 2014; Baldauf & Steckel, 2012; Lobo et al., 2013; Marmousez, 2009) أن هناك تأثيرسلبى للمراجعة المشتركة على جودة المراجعة وذلك يرجع للأسباب التالية:

- قد يضر المراجعة المشتركة باستقلال مراقبى الحسابات، لأنة يعطى فرصة لظهور ما يعرف بتسوق الرأى (Opinion Shopping) نتيجة المنافسة بين مراقبى الحسابات والتى قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل، مما ينعكس سلبيا على جودة المراجعة.
- قد يحدث عند تطبيق المراجعة المشتركة قدر من (Free-riding) "الاتكالية" حيث يعتمد أحد المراجعين على مجهود المراجع الاخر مما يؤدى إلى فقد معلومات هامة نتيجة اعتماد كل منهما على الاخر مما يؤثر سلبا على أداء عملية المراجعة، وبالتالى إنخفاض جودة المراجعة.
- قد يؤدى عن تعيين مراجعين اثنين مستقلين للقيام بعملية المراجعة معا، إلى إرتفاع ملحوظ فى التكاليف مقابل إنخفاض فى جودة المراجعة.

ومن ثم فإن الباحثة تخلص إلى أن تطبيق المراجعة المشتركة يعزز من استقلالية المراجعين، حيث وجود مراجعين اثنين يجعل موقفهما أقوى فى مواجهة الإدارة مما يجعل رأيهما أكثر استقلالية، ومن ثم تصبح قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين اثنين أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد، وترى الباحثة نتيجة للآراء المتضاربة حول طبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة المراجعة يجب على المراجعين المكلفين بعملية المراجعة المشتركة بالتعاون معا وتبادل المعلومات والخبرات فيما بينهم من أجل تحقيق هدف واحد هو تحسين جودة المراجعة من أجل إستعادة أصحاب المصالح الثقة فى مهنة المرجعة.

٤- المراجعة المشتركة وجودة الربح:

تعتبر جودة المعلومات المحاسبية من الموضوعات الهامة التى شاهدت اهتماما كبيرا لدى المستثمرين والباحثين والمقرضين والهيئات المهنية وغيرهم فى السنوات الأخيرة، نتيجة حدوث انهيارات وفضائح مالية لعديد من الشركات حول العالم، مما أدى إلى تذبذب ثقة مستخدمى القوائم المالية فى موثوقية المعلومات المالية المنشوره، وبالتبعية قيام العديد من الدول والهيئات المهنية ببذل مزيد من الجهد من أجل إصدار المعايير والتوصيات التى تساهم فى استعادة الثقة والمصداقية لتلك المعلومات المالية المنشوره، والتى تعتبر الأرباح المحاسبية من أهم تلك المعلومات المالية التى تتضمنها القوائم المالية ومصدر رئيسى لمتخذى القرارات من المستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم، حيث تستخدم الأرباح المحاسبية كمقياس للأداء ولتقييم

قدرة الشركة على توليد النقد مما يشكل ذلك تحديا على المحاسبين الذين يقومون بإعداد تلك المعلومات المحاسبية، وكذلك على المراجعين الذين يصدقون عليها.

تعريف جودة الأرباح المحاسبية :

هناك اختلاف فى وجهات النظر حول مفهوم جودة الأرباح، يمكن توضيح تعريف جودة الأرباح المحاسبية حسب العديد من الدراسات بالجدول التالى:

جدول (٢) تعريفات جودة الأرباح

المصدر	التعريف
(Sloan, 1996)	استمرارية التدفقات النقدية أكثر من المستحقات حيث أن الأرباح تنقسم إلى تدفقات نقدية ومستحقات.
(Richardson et al.,2003) (Revisin et al., 1999)	الاستمرارية فى الأرباح تشير إلى مدى إرتباط الأرباح الحالية بالأرباح المستقبلية.
(الشريف، ٢٠٠٨؛ Francis et al., 2009; (Dechow & Dichev, 2002	تشير جودة الأرباح إلى مدى خلوها من ممارسات إدارة الأرباح، فكلما انخفضت نسبة المستحقات الإختيارية فى الأرباح زادت جودته.
(Bellovary et al., 2005)	قدرة الأرباح المفصح عنها في التعبير عن الأداء الحقيقي للشركة، والتنبؤ بالأرباح المستقبلية حيث أن جودة الأرباح تتمثل في إستمرارية الأرباح وعدم تذبذبها.
(Penman & Zhang, 2002)	تشير جودة الأرباح المحاسبية إلى أن الأرباح المقررة تعد مؤشرا جيدا للأرباح المستقبلية.
(Pergola et al., 2009)	حيث تشير جودة الأرباح إلى إستمرارية الأرباح بمعنى قدرتها على توقع الأرباح المستقبلية.
(Ball & Shivatamer, 2005)	الأرباح المحاسبية تكون ذات جودة عالية إذا تم الإعتراف بالخسائر فى التوقيت المناسب.

بعد عرض التعريفات السابقة تخلص الباحثة إلى :

أن جودة الأرباح المحاسبة عبارة عن الوصول إلى تأكيد معقول على سلامة القوائم المالية من ممارسات الإدارة بحيث تعبر الأرباح المنشورة بصدق عن الأرباح الحقيقية للشركة بمعنى خلوها من التلاعب وليس فيها مبالغة كما تتميز بقدرتها على التنبؤ بالأرباح المستقبلية للشركة.

جودة الأرباح المحاسبية كأحد آثار المراجعة المشتركة:

فى ضوء الدور الايجابى للمراجعة المشتركة فى التأثير على العديد من المتغيرات- كاستقلالية المراجع وعدم تماثل المعلومات وتقرير المراجع والشك المهنى فى عملية المراجعة وتكلفة عملية المراجعة – كانت فكرة العديد من الدراسات لبحث علاقة المراجعة المشتركة بجودة الأرباح المحاسبية مثل (الجبر والسعدون، ٢٠١٤؛ Ittonen et al., 2012; Haapamäki et al., 2012; Deng et al., 2014; Marmousez, 2009; Francis et al., 2009; Baldauf & Steckel, 2012)، ورغم تأييد العديد من الدراسات لعلاقة إيجابية بينهما إلاأن البعض الآخر أيد العلاقة فى اتجاه آخر..... وتحاول الباحثة فيما يلى تحليل لتلك الدراسة كمايلى:

- المنظور الأول: علاقة ايجابية :

من الناحية الإمبريقية توصلت العديد من الدراسات مثل (Haapamäki et al., 2012; Francis et.al., 2009; Ittonen et al., 2012) إلى وجود علاقة ايجابية بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية حيث يمكن للباحثة تفسير تلك العلاقة كمايلى :

أ -التأثير من خلال المتغيرات الوسيطة (*):

- المراجعة المشتركة تدعم استقلالية المراجع لأن قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين معا أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد.
- وجود مراجعين برأى موحد يجعل موقفهما أقوى فى مواجهة الادارة، حيث تعلم الإدارة أن مواجهة مراجعين اثنين أمر محفوف بالمخاطر والتخوفات عنه فى حال وجود مراجع واحد وبالتالى يؤدى إلى الحد من قدرة الإدارة على ممارسة الارباح وبالتالى تحسين جودة الأرباح.
- تؤدى المراجعة المشتركة إلى زيادة دقة تقرير المراجعة وزيادة ثقة مستخدمى هذه المعلومات فى التقرير المشترك الصادر عن المراجعة المشتركة.
- تؤدى المراجعة المشتركة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والجهات الخارجية التى تعتمد على القوائم المالية فى إتخاذ القرارات الإقتصادية المختلفة.

ب - التأثير المباشر:

حيث يمكن للمراجعة المشتركة أن تؤثر على جودة الأرباح المحاسبية مباشرة من خلال تأثيرها على قرارات الإدارة فمجرد علم الإدرة أنها وسوف تراجع من أكثر من مراجع، فإنها تتخوف ممن التلاعب فى رقم الربح مما يحسن من جودة الأرباح المفصح عنها.

(*) المتغير الوسيط هو المتغير الذى يفسر علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع.

ويمكن للباحثة التوضيح ذلك من الشكل التالى:

شكل رقم (١): المنظور الإيجابى

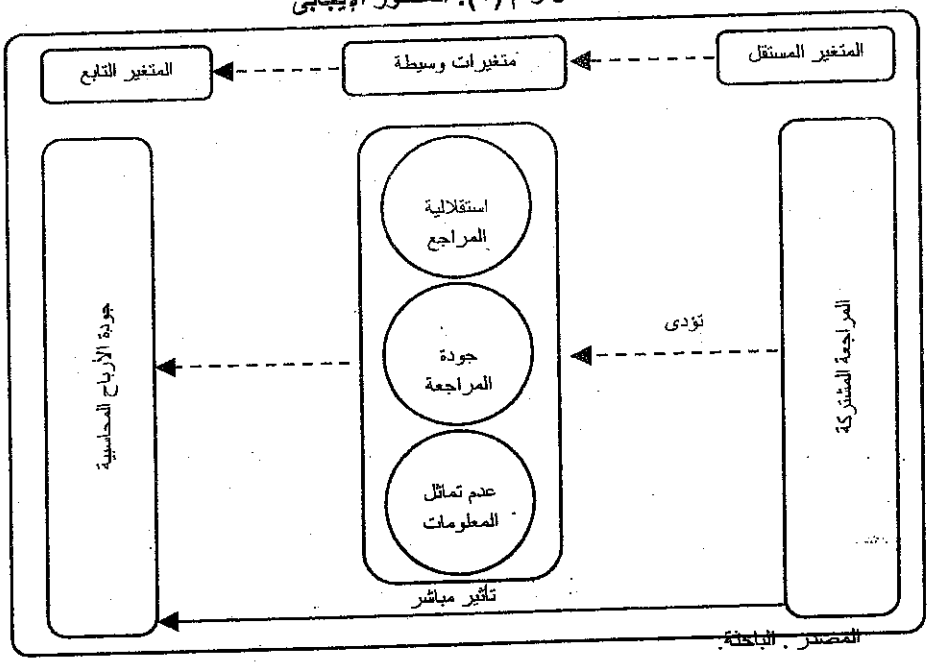

- المنظور الثانى: تأثير عكسى:

من الناحية الإمبريقية فقد توصلت الدراسات مثل (Marmousez, 2009; Baldauf & Steckel, 2012; Deng et al.,2014; الجبر والسعدون،٢٠١٤) إلى وجود علاقة سلبية، وعدم وجود تأثير معنوى للمراجعة المشتركة وجودة الأرباح ويفسر ذلك بأن الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة لاتمارس ذات مستوى المتابعة المطلوب لأداء المراجعين، وأيضا ارتفاع تكاليف المراجعة فى ظل التعاقد مع أكثر من مراجع بالنسبة للشركة محل المراجعة. على الرغم من ذلك أوضحت دراسة (Haapamäki et al., 2012) أن المراجعة المشتركة فى فرنسا تكون إلزامية لما لها من تأثير إيجابى على جودة الارباح، لأنهم وجدوا أنها تدعم من استقلالية المراجع، وتحد بشكل كبير من ظاهرة تركز السوق.

وقد أوضحت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) زيادة الخلافات بين طرفى المراجعة لأنهما فى الأساس متنافسين، كل منهماً يسعى إلى زيادة حصته السوقية، وأيضا يحاول كسب رضاء إدارة الشركة محل المراجعة حيث إذا قامت الإدارة بتغيير أحد المراجعين كان لها الفرصة فى الاستمرار معها، مما يتيح لإدارة الشركة ممارسة ما يعرف بتسوق الرأى مما ينعكس سلبيا على استقلال المراجع ومن ثم جودة الارباح.

وقد أشارت دراسة (Deng et al.,2014) إلى أنة قد يحدث عند تطبيق المراجعة المشتركة قدر من (Free-riding) "الاتكالية" أوالتقاعس فى بذل الجهد حيث يعتمد أحد المراجعين على مجهود المراجع الاخر مما قد يؤثر سلبا على أداء عملية المراجعة وبالتالى جودة الارباح المحاسبية، وكما يؤدى أيضا إلى زيادة خطر فقد المعلومات الهامة بسبب إهمال أحد المراجعين بفحص بعض الجوانب الهامة نتيجة اعتماد كل منهما على الاخر.

وهنا ترى الباحثة أن هناك تناقضات حول فعالية المراجعة المشتركة على جودة الأرباح، وأن الدراسات السابقة لم تحدد إتجاه عام لهذه العلاقة.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحثة تؤيد المنظور الأول، حيث فى ضوء تأثير المراجعة المشتركة على العديد من المتغيرات الوسيطة الأخرى كما تمت الإشارة مسبقاً

فهل فعلاً- من الناحية الإمبريقية – هناك علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية؟ .....هو ماستختبره الباحثة فى هذه الدراسة.

القسم الثانى

الدراسات سابقة واشتقاق الفروض الدراسة

أولا: الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (Francis et al.,2009) إلى اختبار تأثير اشتراك مكتبين اثنين من الأربعة الكبار مقارنة باشتراك مكتب من الاربعة الكبار مع مكتب من غير الاربعة الكبار على مستوى جودة الأرباح المنشوره، وذلك باستخدام نموذج الانحدار لعينة من الشركات الفرنسية وعددها ٤٦٨ شركة فى ٢٠٠٣، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التى تتم مراجعتها بواسطة اثنين من مكاتب الاربعة الكبار تمتاز بمستوى أقل من الاستحقاقات غير العادية، وبالتالى وجود مستويات أقل من إدارة الأرباح، ومن ثم مستوى أعلى من جودة الارباح وذلك مقارنة بحالة اشتراك منشأه من الاربعة الكبار مع منشأه من غير الاربعة الكبار. وعلى النقيض من ذلك كانت دراسة (Marmousez, 2009) والتى توصلت إلى انخفاض مستوى التحفظ فى الأرباح باستخدام نموذج (Basu 1997) ومن ثم انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية فى حالة اداء المراجعة بواسطة اثنين من مكاتب الاربعة الكبار مقارنة بحالة اداء المراجعة بواسطه مكتب واحد من الاربعة الكبار ومكتب واحد من غير الاربعة الكبار أو اثنين من غير الاربعة الكبار، وقد يرجع ذلك إلى اعتماد كلا من مراجعى الحسابات من الاربعة الكبارعلى بعضهما البعض وبالتالى ينخفض الحافز لبذل اقصى جهد مما يؤدى إلى إنخفاض جودة المراجعة ومن ثم انخفاض جودة الأرباح بالتطبيق على عينة من الشركات المدرجة فى البورصة الفرنسية وعددها ١٧٧ شركة فى ١٣ ديسمبر ٢٠٠٣ مستخدمة نموذج الانحدار المتعدد، وباستخدام نفس المقاييس قامت

دراسة (Haapamäki et al., 2012) والتى هدفت إلى اختبار أثر المراجعة المشتركة على جودة المراجعة وجودة الأرباح المحاسبية وأيضا تكلفة المراجعة، باستخدام نموذج الانحدار وذلك لعينات مختلفةٌ من الشركات السويدية فى الفتره من ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧، وتوصلت إلى أن الشركات التى تختار تطبيق عمليات المراجعة المشتركة تتسم بوجود مستوى مرتفع من التحفظ فى الأرباح بإستخدام نموذج (Basu, 1997)، وقدر منخفض من الاستحقاقات غير العادية، ومن ثم مستوى أقل من إدارة الارباح وبالتالى مستوى أعلى من جودة الارباح، وأيضا أن وجود مراجعين مستقلين لمراجعة القوائم المالية يمثل قوة أكبر لمواجهة إدارة الشركة محل المراجعة فى حالة الاختلاف معها مما يعزز من استقلال المراجع ومن ثم مستوى أعلى من جودة المراجعة، كما خلصت الدراسة إلى أن ماتتحمله الشركات التى تخضع للمراجعة المشتركة من تكلفة مرتفعة للمراجعة يبرره ارتفاع جودة المراجعة فى شكل ارتفاع التحفظ وانخفاض زياة الدخل الناتج عن الاستحقاقات الاختيارية.

وفى نفس السياق هدفت دراسة (Ittonen et al.,2012) إلى التعرف على منافع وتكاليف تعيين إثنين من المراجعين للقيام بأعمال المراجعة معا، وأيضا اختبار تأثير تعيين اثنين من مراجعى الحسابات على جودة وأتعاب المراجعة وجودة الارباح المحاسبية مقارنة بتعيين مراجع واحد، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار لعينة من الشركات الفنلندية والسويدية المدرجة فى البورصة وعددها ١٤٣٣ شركة خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى أن الشركات التى تتم مراجعتها بواسطة اثنين من مراجعى الحسابات تمتاز جودة أرباح أعلى، وأيضا تكاليف مراجعة أعلى وذلك مقارنة بالشركات التى تتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد.

وفى إطار اختبار تأثير المراجعة المشتركة الاختيارية على جودة الربح كانت أيضاً دراسة (Bisogno&Deluca, 2016) والتى توصلت إلى أن التطبيق الاختيارى لمدخل المراجعة المشتركة يؤثر إيجابيا على جودة الإرباح وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من خلال تأثيره السلبى على ممارسات إدارة الأرباح وذلك لعينة من الشركات الإيطالية غير المسجلة فى بورصة الأوراق المالية. وفى نفس السياق كانت دراسة (Holm & Thinggaand, 2010) والتى عملت على اختبار اثر إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة على كلا من أتعاب المراجع وقدرة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك لعينة مكونة من ١١٧ شركة غير مالية فى بورصة كوبنهاجن خلال فترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٧) وقد توصلت الدراسة إلى أنه مع إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة وتحول الشركات إلى المراجعة الفردية انخفضت أتعاب المراجعة بنسبة (٢٥%) تقريبا نتيجة للمنافسة بين ثنائى شركات المراجعة للاستمرار فى مراجعة الشركة والحفاظ على العملاء، كما لم تتوصل الدراسة إلى فرق فى قدرة المراجعة الخارجية على الحد من إدارة

الأرباح بين مدخل المراجعة المشتركة ومدخل المرجعة الفردية لذا فإن تطبيق المراجعة المشتركة لايرتبط بانخفاض إدارة الأرباح أو زيادة جودة المراجعة مقارنة بالمراجعة الفردية، وقد خلصت الدراسة إلى أن تخفيض اتعاب المراجعة نتيجة التحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية لم يكن على حساب جودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية والتى تعد مؤشراً حيوياً لإدارة الأرباح ومن جودة الأرباح المحاسبية.

وفى اتجاه مناهض كانت دراسة (Lesage et al., 2011) والتى اختبرت تأثير تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على جودة المراجعة مقاسة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك لعينة من الشركات غير المالية المسجلة فى بورصة الدنمارك خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة والاستحقاقات الاختيارية، وقد تم إعادة الدراسة نفسها لعينة مقارنة من الشركات فى فرنسا وألمانيا وتم التوصل لنفس النتيجة، وفى نفس الاتجاه كانت دراسة (الجبر والسعدون، ٢٠١٤) والتى هدفت إلى اختبار تأثير المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية حيث تم استخدام استمرارية الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية، وذلك بإستخدام نموذج الانحدار لعينة من الشركات المسجلة فى سوق الاوراق المالية السعودى خلال الفتره من ٢٠٠٧م إلى ٢٠١١م، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى عدم وجود تأثير للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية لعينة الدراسة بمعنى عدم اختلاف جودة الأرباح للشركات التى يتم مراجعتها من قبل مراجعين اثنين مقارنة بالشركات التى يتم مراجعتها من قبل مراجع واحد، الاأنه عند تقسيم عينة الدراسة بحسب إلزامية المراجعة المشتركة، أظهرت نتائج البحث وجود تاثير سلبى للمراجعة المشتركة على جودة الأرباح للشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة فى حين لم يظهر تأثير على جودة أرباح الشركات التى تقوم بالمراجعة المشتركة اختياريا، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة قد لا تمارس ذات مستوى المتابعة المطلوب لأداء المراجعين عند مقارنتها بالشركات التى تقوم بالمراجعة المشتركة اختياريا مما ينعكس سلبيا على أداء المراجعين مما يؤدى إلى زيادة ممارسات الإدارة للأرباح وبالتالى انخفاض جودة الأرباح الشركات الملزمة بالمراجعة المشتركة.

ثانيا:تقييم ماتم عرضه من دراسات سابقة :

بتحليل الدراسات السابقة تبين مايلى :

١ -اختلاف نتائج الدراسات السابقة حول طبيعة العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية، حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة موجبة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية والبعض الاخر توصل إلى وجود علاقة سلبية بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية بينما توصلت بعض الدراسات إلى عدم وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وجوده الأرباح المحاسبية.

٢ -اختلاف المقاييس المستخدمة فى قياس جودة الأرباح المحاسبية، فنجد بعض الدراسات استخدمت نموذج (Basu, 1997) للتحفظ، والبعض الاخر استخدم نموذج (jones, 1991) مثل البعض الاخر استخدم نموذج استمرارية الأرباح كمؤشر لجودة الأرباح المحاسبية، وهو ما تختلف الدراسة الحالية معه حيث تعتمد فى قياس جودة الأرباح المحاسبية على أربعة خواص لجودة الأرباح المحاسبية وهى (استمرارية الأرباح، تمهيد الدخل، جودة الاستحقاقات، القدرة التنبؤية للارباح).

٣ - تأتى الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة فيما يتعلق بعلاقة المراجعة المشتركة بجودة الأرباح المحاسبية وتختلف عنها فى بيئة التطبيق .

فى ضوء ماسبق يمكن للباحثة صياغة الفرض الدراسة الرئيسى كمايلى:

ف : من المتوقع وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية فى سوق الأوراق المالية المصرى

وينبثق من هذا الفرض مجموعة الفروض الفرعية التالية:

ف١: من المتوقع وجود علاقة بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرى.

ف٢: من المتوقع وجود علاقة بين المراجعة المشتركة و القدرة التنبؤية للأرباح فى سوق الأوراق المالية المصرى.

ف٣: من المتوقع وجود علاقة بين المراجعة المشتركة و جودة الاستحقاقات فى سوق الأوراق المالية المصرى.

ف٤: من المتوقع وجود علاقة بين المراجعة المشتركة وتمهيد الدخل فى سوق الأوراق المالية المصرى.

القسم الثالث

تصميم الدراسة الامبريقية

يتضمن تصميم الدراسة الامبريقية تحديد مايلى:

- نموذج الدراسة:

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار The Regression Model لاختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة كمتغير مستقل، وجودة الارباح كمتغير تابع، وفى سبيل اختبار هذه العلاقة سوف يتم تكوين نموذج الانحدار التالى والذى يبنى على أن جودة الأرباح المحاسبية (المتغير التابع) دالة فى المتغير المستقل (المراجعة المشتركة) والمتغيرات الضابطة (حجم الشركة، الرافعة المالية، معدل العائد على الاصول) **وذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار على النحو التالى معادلة (1):**

$$EARNQit = \beta0 + \beta1\ JOINTAUDITit + \beta2\ SIZEi\ t + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + \varepsilon_{it} \quad \text{.....(1)}$$

$$PERSit = \beta0 + \beta1\ JOINTAUDITit + \beta2\ SIZEi\ t + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (1/1)}$$

$$PREDit = \beta0 + \beta1\ JOINTAUDITit + \beta2\ SIZEi\ t + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (2/1)}$$

$$A.Q\ it = \beta0 + \beta1\ JOINTAUDITit + \beta2\ SIZEi\ t + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (3/1)}$$

$$Smooth\ it = \beta0 + \beta1\ JOINTAUDITit + \beta2\ SIZEi\ t + \beta3\ LEVit + \beta4\ ROAit + \varepsilon_{it} \quad \text{..... (4/1)}$$

حيث:

$EARNQ_{it}$: المتغير التابع (جودة الأرباح المحاسبية) للشركة i فى الفترة t.

$JOINTAUDIT_{it}$: المتغير المستقل (المراجعة المشتركة).

$SIZE_{it}$: المتغير الضابط الاول(حجم الشركة للشركة i فى الفترة t).

LEV_{it} : المتغير الضابط الثانى (الرافعة المالية للشركة i فى الفترة t).

ROA_{it} : المتغير الضابط الثالث (العائد على الاصول للشركة i فى الفترة t).

β_0 : ثابت الانحدار.

β_1 : معامل المتغير المستقل (المراجعة المشتركة).

$\varepsilon_{i,t}$: الخطأ العشوائى .

٢ -التعريف الإجرائى لمتغيرات الدراسة:

ويمكن للباحثة توضيح الإجرائى بالجدول التالى (٣):

الفروض	المتغير المستقل	المقياس الإجرائى	المتغير التابع	المقياس الإجرائى	المتغير الضابط
ف١	المراجعة المشتركة	ويتم قياسه من خلال إعطاء الرقم (١) للشركات التى يتم مراجعتها من قبل أكثر من مكتب مراجعة، و(٠) للشركات التى يتم مراجعتها من قبل مكتب مراجعة واحد فقط.	(١) استمرارية الأرباح:	$\frac{Earn_{i,t}}{A_{i,t-1}}=\beta_0+\beta_1\frac{Earn_{i,t-1}}{A_{i,t-1}}+\varepsilon_{i,t}$ $Earn_{i,t}$: صافى الدخل قبل البنود الاستثنائية للشركة i فى الفترة t. $A_{i,t-1}$: إجمالى الأصول للشركة i فى نهاية الفترة t-1. $\varepsilon_{i,t}$: البواقى (أخطاء الانحدار). ويتم قياس استمرارية الأرباح بالاعتماد على معامل الانحدار β_1 ولذلك يمكن التعبير عن استمرارية الارباح بالصيغة التالية: $PERS_{i,t}=\beta_1$ ومن ثم فإن ارتفاع هذه القيمة يشير إلى انخفاض جودة الأرباح والعكس صحيح. (Francis et. al., 2004).	حجم الشركة والرافعة المالية (نسبة المديونية) والعائد على الاصول
ف٢			(٢) القدرة التنبؤية للأرباح:	ويتم قياس القدرة التنبؤية للأرباح على أساس الانحراف المعيارى للبواقى ($\varepsilon_{i,t}$) فى المعادلة أى أن: $pred_{i,t}=\sigma(\varepsilon_{i,t})$ حيث أن القيم الصغيرة للانحراف المعيارى للبواقى($\varepsilon_{i,t}$) تعنى قدرة أكثر للتنبؤ بالأرباح وبالتالى ارتفاع جودة الأرباح والعكس.(Francis et. al., 2004).	
ف٣			(٣) جودة الاستحقاقات:	$\frac{TACi,t}{Ai,t-1}=\beta_1\left(\frac{1}{A_{i,t-1}}\right)+\beta_2\left(\frac{\Delta REV_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right)+\beta_3\left(\frac{PPE_{i,t}}{A_{i,t-1}}\right)+\varepsilon_{i,t}$ حيث أن : $TAC_{i,t}$: إجمالى الاستحقاقات للشركة i فى الفترة المالية t. $\Delta REV_{i,t}$: التغير فى إيرادات للشركة i خلال الفترة. $PPE_{i,t}$: إجمالى الآلات والمعدات والتجهيزات للشركة i فى الفترة. $A_{i,t-1}$: إجمالى الأصول للشركة i فى نهاية الفترة t-1. $\varepsilon_{i,t}$: البواقى (أخطاء الانحدار). وتجدر الإشارة إلى أنه تم قسمة جميع متغيرات النموذج على إجمالى أصول الشركة فى الفترة السابقة بهدف إلغاء أثر الفروق فى أحجام الشركات ويمكن التعبير عن جودة الاستحقاقات بالصيغة التالية: $A.Q=\sigma(\varepsilon_{i,t})$ حيث ارتفاع هذه القيمة يشير إلى انخفاض جودة الأرباح والعكس صحيح. (jones, 1991)	
ف٤			(٤) تمهيد الدخل:	ويقاس تمهيد الدخل بنسبة الانحراف المعيارى لصافى الربح قبل البنود الاستثنائية إلى الانحراف المعيارى للتدفقات النقدية التشغيلية لكل شركة على حدة كما يلى (Francis et. al., 2004). $Smooth_{i,t}=\sigma(\frac{Earn_{i,t}}{A_{i,t-1}})/\sigma(\frac{CFO_{i,t}}{A_{i,t-1}})$ وتجدر الإشارة إلى أن القيم الأصغر من الواحد الصحيح تشير إلى تذبذب التدفقات النقدية التشغيلية بشكل أكثر من التذبذب فى الأرباح والذى يعنى استخدام الاستحقاقات فى تمهيد الدخل وبالتالى فإن القيم الصغيرة لمؤشر التمهيد تشير إلى ارتفاع تمهيد الدخل وارتفاع جودة الأرباح والعكس صحيح.	

جدول(٤) التعريف الإجرائى للمتغيرات الضابطة

المتغيرات الضابطة		التعريف الإجرائي للمتغيرات الضابطة
اسم المتغير	رمز المتغير	
حجم الشركة	SIZE	اللوغاريتم الطبيعى لإجمالى أصول الشركة فى نهاية العام.
الرافعة المالية (نسبة المديونية)	LEV	قسمة إجمالى الالتزامات على إجمالى الأصول للشركة فى نهاية العام.
العائد على الاصول	ROA	قسمة صافى ربح الشركة على متوسط إجمالى الأصول.

مبررات إضافة المتغيرات الضابطة :

- **حجم الشركة:** حيث تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط لعزل تأثيره على جودة الارباح المحاسبية، بهدف قياس تمايز الشركات من حيث حجمها فى مدى جودة أرباحها، إذ أظهرت البعض أن الشركات كبيرة الحجم عادة ماتتميز بجودة التقارير المالية وجودة الأرباح وتخلو قوائمها المالية من إدارةالأرباح، ولقد تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط فى بعض الدراسات مثل (Haapamäki et al., 2012 ; حمدان، ٢٠١٢).
- **الرافعة المالية:** تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط لعزل تأثيره على جودة الارباح المحاسبية، لقياس مدى تأثير الضغوطات الممارسة من قبل الدائنين على تحسين جودة التقارير المالية وجودة أرباح الشركة، إذ بينت العديد من الدراسات أن هذا المتغير له أثر فى تخفيض ممارسات إدارةالأرباح غير الشرعية وتحسين جودة الأرباح، ولقد تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط فى بعض الدراسات مثل (حمدان ، ٢٠١٢; Ittonen et al., 2012).
- **العائد على الاصول:** تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط لعزل تأثيره على جودة الارباح المحاسبية، فقد بينت بعض الدراسات أن بعض الشركات تلجأ إلى إدارةالأرباح من أجل تجميل صورة قوائمها المالية المنشورة، مما ينعكس سلبا على جودة ارباحها، ولقد تم استخدام هذا المتغير كمتغير ضابط فى بعض الدراسات مثل (Ittonen et al., 2012 ; حمدان، ٢٠١٢).

٣- مجتمع وعينة وفترة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة فى جميع الشركات المساهمة المصرية المدرجة فى بورصة الأوراق المالية فى الفترة من (٢٠١١-٢٠١٥)، وتعتمد الباحثة فى إتمام البحث على عينة ميسرة من تلك الشركات تنتمى لقطاعات اقتصادية مختلفة، وقد تم اختيار هذه الشركات على أساس المعايير التالية:

- أن تكون هذه الشركات مقيدة فى البورصة المصرية.
- استبعاد البنوك وشركات الخدمات المالية بخلاف البنوك، وذلك لطبيعتها الخاصة.

- يشترط كذلك لدخول أى شركة فى عينة الدراسة توافر التقارير المالية للشركة فى الفترة من٢٠١١-٢٠١٥.

٤- مصادر الحصول على البيانات:

اعتمدت الدراسة الحالية على المصادر التالية للحصول على البيانات:

- البورصة المصرية.
- شركة مصر لنشر المعلومات.
- المواقع الالكترونية لشركات عينة الدراسة.

٥-اختبار فروض الدراسة:

يتم إجراء الاختبارات الإحصائية لفروض الدراسة تمهيدا لتحليل نتائج الدراسة، وذلك كما يلى :

١- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يعرض جدول (٧) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بهدف إظهار خصائصها المميزة على مستوى شركات عينة الدراسة، وتتضمن تلك الإحصاءات كل من المدى والمتوسط والانحراف المعيارى لقيم متغيرات الدراسة.

جدول (٥) الإحصاءات الوصفية

المتغيرات	الاقسام	حجم العينة	المتوسط	الإنحراف المعياري	المدى		
					الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيمة
المتغيرات التابعة	استمرارية الأرباح	٦٠	,٢٦٨٩	,٥٦٦٦٣	١,١٧-	٢,٢٦	٣,٤٣
	القدرة التنبؤية	٦٠	,٢٤٢٥	١,٤٤٦١٣	,٠٠	١١,٢٥	١١,٢٤
	جودة الإستحقاقات	٦٠	,٠٦٦٥	,٠٨٧٠٨	,٠٠	,٤٩	,٤٩
	تمهيد الدخل	٦٠	٥,٨٥٩٦	٣٩,٦٢٠٥٦	,٠٢	٣٠٧,٥٩	٣٠٧,٥٧
المتغيرات المستقلة	المراجعة المشتركة	٦٠	%٣٠	%٤٦,٢١٢	%٠	%١٠٠	%١٠٠
المتغيرات الضابطة	حجم الشركة	٦٠	٢٠,٠٠٩٣	١,٧٧٦٩٢	١٢,٢١-	٢٣,٣٣	١١,١٢
	الرافعة المالية	٦٠	%٤١,٣١	%٢٥,٦٩١	%١	%١٦٠	%١٥٨
	معدل العائد على الأصول	٦٠	,٠٢٩٠	,١٢١٦٧	,٤٢-	,٤٤	,٨٦

تستخلص الباحثة مما سبق مايلى :

-انخفاض جودة الأرباح المحاسبية للشركات الممثلة للعينة والتى تم قياسها باستخدام أربعة خصائص لجودة الأرباح وهى استمرارية الأرباح والقدرة التنبؤية للأرباح و جودة الاستحقاقات وتمهيد الدخل حيث:

- بالنسبة تمهيد الدخل والتى عبرت عنه الباحثة من خلال نسبة الانحراف المعيارى لصافى الأرباح قبل البنود الاستثنائية إلى الانحراف المعيارى لصافى التدفقات النقدية التشغيلية، يلاحظ أن قيمة المتوسط تبلغ (٥,٨٥٩٦) وهى أكبر من الواحد الصحيح، وهذا يعنى تذبذب صافى الربح قبل البنود الاستثنائية بشكل أكبر من التذبذب للتدفقات النقدية التشغلية مما يشير إلى انخفاض عمليات تمهيد الدخل، وبالتالى انخفاض جودة الأرباح، كذلك يلاحظ أن هناك تفاوت كبير بين شركات عينة الدراسة فى عمليات تمهيد الدخل، حيث بلغت أقصى قيمة لمؤشر التمهيد(٣٠٧,٥٩)، بينما بلغت أقل قيمة لمؤشر التمهيد (٠,٠٢) بانحراف معيارى (٣٩,٦٢٠٥٦).
- بالنسبة لخاصية جودة الاستحقاقات والتى عبرت عنها الباحثة من خلال الانحراف المعيارى للبواقى فى نموذج (Jones, 1991)، يلاحظ ارتفاع جودة الاستحقاقات حيث بلغ قيمة المتوسط (٠,٠٦٦٥)، وهذا يشير إلى ارتباط الاستحقاقات بشكل أفضل بالتدفقات النقدية، وبالتالى انخفاض جودة الأرباح، كذلك يلاحظ أن هناك تفاوت بين شركات عينة الدراسة فى هذه الخاصية، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة لجودة الاستحقاقات تبلغ (٠,٤٩)، بينما يلاحظ أن أقل قيمة تبلغ (٠,٠٠) بإنحراف معيارى(٠,٠٨٧٠٨).
- بالنسبة لخاصية استمرارية الأرباح والتى عبرت عنها الباحثة من خلال سالب معامل الانحدار للأرباح الحالية فى معادلة الانحدار بين الأرباح الحالية والأرباح المستقبلية، فالأصل أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المعامل دل ذلك على انخفاض استمرارية الأرباح، ولكن نتيجة انخفاض عمليات تمهيد الدخل يلاحظ انخفاض استمرارية الأرباح حيث بلغت قيمة متوسط العينة (٠,٢٦٨٩)، كذلك يلاحظ أن هناك تفاوت بين شركات عينة الدراسة فى هذه الخاصية ، حيث يلاحظ أن أقصى قيمة تبلغ (٢,٢٦)، بينما أقل قيمة تبلغ (-١,١٧) بانحراف معيارى يبلغ (٠,٥٦٦٦٣).
- بالنسبة للقدرة التنبؤية للأرباح والتى عبرت عنها الباحثة من خلال الانحراف المعيارى للبواقى فى معادلة الاستمرارية، يلاحظ انخفاض القدرة التنبؤية للأرباح ويرجع ذلك إلى انخفاض تمهيد الدخل وكذلك استمرارية الأرباح، حيث بلغت قيمة المتوسط (٠,٢٤٢٥)، كذلك يلاحظ أن هناك تفاوت بين الشركات عينة الدراسة فى هذه الخاصية، حيث يلاحظ أن أقصى قيمة تبلغ (١١,٢٥)، بينما أقل قيمة تبلغ (٠,٠٠) بانحراف معيارى يبلغ (١,٤٤٦١٣).
- وجود مدى واسع للمراجعة المشتركة فيما بين شركات عينة الدراسة، وهو ما يعنى وجود تفاوت بين شركات العينة، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة للمراجعة المشتركة تبلغ (١٠٠%)، بينما أقل نسبة للمراجعة المشتركة تم الحصول عليها تبلغ (٠%) بانحراف معيارى يبلغ (٤٦,٢١٢%).

- متوسط نسبة الرافعة المالية لشركات عينة الدراسة بلغت٤١% تقريبا وهى تمثل نسبة معتدلة، لأن هذا يعنى أن مايقارب ٤١% من إجمالى أصول هذه الشركات تم تمويلها بالملكية و٥٩% تم تمويلها عن طريق الديون .

- وجود تفاوت كبير لمعدل العائد على الأصول بين شركات عينة الدراسة، حيث يلاحظ أن أكبر قيمة لمعدل العائد على الأصول بلغت (٠,٤٤)، بينما أقل قيمة لمعدل العائد على الأصول بلغت (-٠,٤٢)، بمتوسط يبلغ (٠,٠٢٩٠)، وبانحراف معيارى يبلغ(٠,١٢١٦٧).

٢- نتائج تحليل الانحدار:

تم الاعتماد على نموذج الانحدار الخطى المتعدد Multiple Linear Regression لاختبار العلاقة بين المتغير التابع (جودة الأرباح)، والمتغيرات المستقلة (المراجعة المشتركة، والمتغيرات الضابطة)، كما تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى(OLS) Ordinary Least Squares لتقدير معالم الانحدار الخطى المتعدد، والتى تعتبر من أكثر الطرق استخداما فى تقدير معالم نماذج الانحدار الخطى، ويرجع ذلك إلى أن المقدرات المتحصل عليها باستخدام هذه الطريقة تتميز بأنها خطية وغير متحيزة، فمن بين جميع الطرق المستخدمة فى تقدير معالم نماذج الانحدار الخطى تتميز مقدرات طريقة المربعات الصغرى بأنها أفضل المقدرات لأنها أقل تباين(عنانى، ٢٠١١).

ومما سبق يتضح تحقق أهم شروط إستخدام نموذج الانحدارو خلو نماذج الانحدار المقدرة من أية مشاكل قياسية تؤثر فى نتائجه، ولاختبار فروض الدراسة تم التوصل إلى نتائج الانحدار بطريقة (Enter) للنماذج القدرة التنبؤية وجودة الاستحقاقات وتمهيد الدخل وتم استخدام طريقة(Stepwise) لنموذج الاستمرارية .

جدول (٦) ملخص نتائج بعض الاختبارات الإحصائية

النموذج	المتغيرات الضابطة				اختبارات إحصائية
	Joint	Lev	Roa	Size	
VIF	1	1	1,008	1,033	VIF
الأول	Durbin-Watson= 1,278				D.W
	Kolomogrov-Siminrov= ,297				K.S
الثانى	Durbin-Watson=1,9				D.W
	Kolomogrov-Siminrov= ,493				K.S
الثالث	Durbin-Watson= 2,446				D.W
	Kolomogrov-Siminrov= ,155				K.S

الدراسة	Durbin-Watson= 2,182	D.W
	Kolomogrov-Siminrov= ,089	K.S

وبعد التأكد من خلو النماذج من مشاكل القياس يمكن إجراء التحليل كما يلى:

- تحليل الانحدار للنموذج الأول للعلاقة بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح:

يوضح الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج كمايلى:

جدول(٧) نتائج انحدار تحليل النموذج الأول

طريقة تقدير المعالم	طريقة الإنحدار	PERS =,171 +,328 Jointaudit- ,021 LEV + ,078 SIZE +,028 ROA + e.....(1/9)				
طريقة المربعات الصغرى(OLS) Ordinary Least Squares	Stepwise	Sig	T	(β) معاملات الانحدار	المتغيرات	
		,٠٣٩	٢,١١١	,٣٢٨	المراجعة المشتركة	المتغير المستقل
		,٨٧٣	,١٦١-	,٠٢١-	الرافعة المالية	المتغيرات الضابطة
		,٥٤٨	,٦٠٤	,٠٧٨	حجم الشركة	
		,٨٣٠	,٢١٦	,٠٢٨	معدل العائد على الأصول	
		حجم العينة (N)= ٦٠				
		معامل التحديد(R^2)= ,٠٧١				
		قيمة (F)المحسوبة= ٤,٤٥٨		دلالةاختبار(F)= ,٠٣٩		

يلاحظ من الجدول السابق مايلى :

- نموذج الانحدار ككل معنوى عند مستوى معنوية (,٠٥) حيث (P-Value =,٠٣٩ و F-Value = ٤,٤٥٨) مما يعنى أن هناك متغيرا واحدا على الاقل (من المتغيرات المستقلة والضابطة معا) له علاقة بالمتغير التابع.
- فى ضوء النقطة السابقة والدالة على معنوية اختبار (F-Test) يتم اللجوء إلى اختبار (T-Test) لتحديد أى المتغيرات المستقلة له علاقة بالمتغير التابع، وبالنظر إلى اختبار (T-Test) يتضح أن المراجعة المشتركة (المتغير المستقل) لها تأثير معنوى على المتغير التابع (استمرارية الأرباح) حيث (P-Value =, 039 < ,05) وعدم معنوية باقى المتغيرات الضابطة.

- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ مايعادل ٧% فقط حيث (R^2=,07) مما يعنى أن العلاقة الخطية تفسر نحو ٧% فقط من التباين فى المتغير التابع (جودة الربح مقيسا باستمرارية الأرباح)، وأن هناك حوالى ٩٣% ترجع لعوامل عشوائية اخرى لم تدرج فى النموذج.
- معلمة ميل معادلة الانحدار تشير إلى أن تغيير المراجعة المشتركة يؤدى إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار(,٣٢٨)، وكذلك تغيير الرافعة المالية يؤدى إلى نقص استمرارية الأرباح بمقدار(,٠٢١)، وأيضا تغيير حجم الشركة يؤدى إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار(,٠٣٨). وكذلك تغيير معدل العائد على الأصول يؤدى إلى زيادة استمرارية الأرباح بمقدار(,٠٢٨).
- وفى ضوء ما سبق يتم قبول الفرض الفرعى الأول القائل "توجود علاقة بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح".

- تحليل الانحدار للنموذج الثانى للعلاقة بين المراجعة المشتركة والقدرة التنبؤية للأرباح: يوضح الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج كمايلى:

جدول(٨) نتائج تحليل انحدار النموذج الثانى

طريقة تقدير المعالم	طريقة الانحدار	PRED=2,129 - ,376 Jointaudit+ 1,064 LEV -1,494 SIZE- ,070 ROA+ e (2/9)				
		المتغيرات		(β) معاملات الانحدار	T	Sig
طريقة المربعات الصغرى(OLS) Ordinary Least Squares	Enter	المتغير المستقل	المراجعة المشتركة	,٣٧٦-	١,١٠١-	,٢٧٩
		المتغيرات الضابطة	الرافعة المالية	١,٠٦٤	١,٦١٩	,١١١
			حجم الشركة	١,٤٩٤-	,٧٦٨ -	,٤٤٦
			معدل العائد على الأصول	,٠٧٠-	١,٠٦٤-	,٢٩٢
		حجم العينة (N)= ٦٠				
		معامل التحديد(R^2)= ,١٢٦				
		قيمة (F)المحسوبة= ١,٩٨٧		دلالةاختبار(F)= ,١٠٩		

من الجدول السابق يلاحظ مايلى :

- عدم معنوية معادلة الانحدار ككل، حيث باللجوء إلى اختبار (F-Test) يلاحظ أن F-Value = 1,978 و ,05 > ,109= P-Value) وبالتالى عدم معنوية جميع المتغيرات الموجودة بالمعادلة فى تأثيرها على المتغير التابع.
- وفى ضوء النقطة السابقة وبعد اللجوء لاختبار (T-Test) ، يلاحظ بالفعل أن(P-Value) لجميع المتغيرات > ,05 ، مما يدل على عدم معنوية كل المتغيرات (المستقلة والضابطة) فى التأثير على المتغير التابع.

- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ مايعادل ١٣% فقط حيث (R^2=,126) مما يعنى أن العلاقة الخطية تفسر نحو ١٣% فقط من التباين فى المتغير التابع (جودة الربح مقيسا بالقدرة التنبؤية للأرباح)، وأن هناك حوالى ٨٧% ترجع لعوامل عشوائية اخرى لم تدرج فى النموذج.
- معلمة ميل معادلة الانحدار تشير إلى أن تغيير المراجعة المشتركة يؤدى إلى نقص القدرة التنبؤية للأرباح بمقدار(,٣٧٦)، وكذلك تغيير الرافعة المالية يؤدى إلى زيادة القدرة التنبؤية للأرباح بمقدار(١,٠٦٤)، وأيضا تغيير حجم الشركة يؤدى إلى نقص القدرة التنبؤية للأرباح بمقدار (١,٤٩٤)، وكذلك تغيير معدل العائد على الأصول يؤدى إلى نقص القدرة التنبؤية للأرباح بمقدار(,٠٧٠).
- وفى ضوء ما سبق يتم رفض الفرض الفرعى الثانى القائل "توجود علاقة بين المراجعة المشتركة والقدرة التنبؤية للأرباح".

- تحليل الانحدار للنموذج الثالث للعلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الاستحقاقات:

يوضح الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج كمايلى:

جدول(٩) نتائج تحليل انحدار النموذج الثالث

طريقة تقدير المعالم	طريقة الانحدار	A.Q =-8,023 +,294 Jointaudit+,773 LEV + ,204 SIZE -,760 ROA + ε ....(3/9)				
		المتغيرات		(β) معاملات الانحدار	T	Sig
طريقة المربعات الصغرى(OLS) Ordinary Least Squares	Enter	المتغير المستقل	المراجعة المشتركة	,٢٩٤	,٦٤٢	,٥٢٤
		المتغيرات الضابطة	الرافعة المالية	,٧٧٣	,٨٧٧	,٣٨٤
			حجم الشركة	,٢٠٤	١,٦٧١	,١٠٠
			معدل العائد على الأصول	-,٧٦٠	-,٤٠٤	,٦٨٨
		حجم العينة (N)= ٦٠				
		معامل التحديد(R^2)= ,٠٩٣				
		دلالةاختبار(F)= ,٢٤٤		دلالةاختبار(F)= ,٢٤٤		

من الجدول السابق يلاحظ مايلى :

- عدم معنوية معادلة الانحدار ككل، حيث باللجوء إلى اختبار (F-Test) يلاحظ أن F-Value = 1,407 و ,05> ,244= P-Value) وبالتالى عدم معنوية جميع المتغيرات الموجودة بالمعادلة فى تأثيرها على المتغير التابع.
- وفى ضوء النقطة السابقة يتم اللجوء لاختبار (T-Test)، يلاحظ بالفعل أن (P-Value > ,05) لجميع المتغيرات، مما يدل على عدم معنوية كل المتغيرات (المستقلة والضابطة) فى التأثير على المتغير التابع.

- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ مايعادل ٩% فقط حيث (R^2=,09) مما يعنى أن العلاقة الخطية تفسر نحو ٩% فقط من التباين فى المتغير التابع (جودة الربح مقيسا بجودة الاستحقاقات)، وأن هناك حوالى ٩١% ترجع لعوامل عشوائية اخرى لم تدرج فى النموذج.
- معلمة ميل معادلة الانحدار تشير إلى أن تغيير المراجعة المشتركة يؤدى إلى زيادة جودة الاستحقاقات بمقدار(٢٩٤,)، وكذلك تغيير الرافعة المالية يؤدى إلى زيادة جودة الاستحقاقات بمقدار(٧٧٣,)، وأيضا تغيير حجم الشركة يؤدى إلى زيادة جودة الاستحقاقات بمقدار(٢٠٤,)، وكذلك تغيير معدل العائد على الأصول يؤدى إلى نقص جودة الاستحقاقات بمقدار(٧٦٠,).
- وفى ضوء ما سبق يتم رفض الفرض الفرعى الثالث القائل "توجود علاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الاستحقاقات".
- تحليل الانحدار للنموذج الثانى للعلاقة بين المراجعة المشتركة وتمهيد الدخل:

يوضح الجدول التالى نتائج تحليل الانحدار لهذا النموذج كمايلى:

جدول(١٠) نتائج تحليل انحدار النموذج الرابع

طريقة تقدير المعالم	طريقة الانحدار	Smooth=-1,467-,095 Jointaudit-1,481 LEV+,080 SIZE-1,470 ROA+e(4/9)				
		المتغيرات		معاملات الانحدار (β)	T	Sig
طريقة المربعات الصغرى(OLS) Ordinary Least Squares	Enter	المتغير المستقل	المراجعة المشتركة	-,٠٩٥	-,٢٧٣	,٧٨٦
		المتغيرات الضابطة	الرافعة المالية	-١,٤٨١	-٢,٢٠٦	,٠٣٢
			حجم الشركة	,٠٨٠	,٨٥٩	,٣٩٤
			معدل العائد على الأصول	-١,٤٧٠	-١,٠٢٦	,٣٠٩
		حجم العينة (N)= ٦٠				
		معامل التحديد(R^2)= ,٠٨٤				
		دلالةاختبار(F)= ,٢٩٤		دلالةاختبار(F)= ,٢٩٤		

من الجدول السابق يلاحظ مايلى:

- عدم معنوية معادلة الانحدار ككل، حيث باللجوء إلى اختبار (F-Test) يلاحظ أن F-Value = 1,266و ,05 > ,294 = P-Value) وبالتالى عدم معنوية جميع المتغيرات الموجودة بالمعادلة فى تأثيرها على المتغير التابع.
- وفى ضوء النقطة السابقة وبعد اللجوء لاختبار (T-Test) ، يلاحظ بالفعل أن (P-Value) لجميع المتغيرات > ,05 ،مما يدل على عدم معنوية كل المتغيرات (المستقلة والضابطة) فى التأثير على المتغير التابع.

- معامل التحديد لهذا النموذج بلغ مايعادل ٨% فقط حيث (R^2=,08) مما يعنى أن العلاقة الخطية تفسر نحو 8% فقط من التباين فى المتغير التابع (جودة الربح مقيسا بتمهيد الدخل)، وأن هناك حوالى 92% ترجع لعوامل عشوائية اخرى لم تدرج فى النموذج.
- معلمة ميل معادلة الانحدار تشير إلى أن تغيير المراجعة المشتركة يؤدى إلى نقص تميد الدخل بمقدار(,٠٩٥)، وكذلك تغيير الرافعة المالية يؤدى إلى نقص تمهيد الدخل بمقدار(١,٤٨١)، وأيضا تغيير حجم الشركة يؤدى إلى زيادة تمهيد الدخل بمقدار(,٠٨٠)، وكذلك تغيير معدل العائد على الأصول يؤدى إلى نقص تمهيد الدخل بمقدار(١,٤٧٠).
- وفى ضوء ما سبق يتم رفض الفرض الفرعى الرابع القائل "توجود علاقة بين المراجعة المشتركة وتمهيد الدخل".

فى ضوء نتائج تحليل الانحدار لنماذج الدراسة:

يتم قبول الفرض الرئيسى للدراسة القائل بأنه" توجد علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية مقاسه باستمرارية الأرباح"، حيث أن أحد مقاييس جودة الأرباح وهو مقياس استمرارية الأرباح له علاقة معنوية مع المراجعة المشتركة، وكذلك يتم رفض الفرض الرئيسى فى حالة استخدام كلا من المقاييس الثلاثة الاخرى لجودة الأرباح وهم (القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل) حيث لا ترتبطهم علاقة معنوية مع المراجعة المشتركة، وهو ماسيتم تفسيره فى القسم التالى.

القسم الرابع

تفسير النتائج وخلاصة الدراسة

يناقش هذا الجزء تفسير وتحليل نتائج اختبار فروض الدراسة التى انتهت منها الباحثة على ضوء نتائج تحليل الانحدار من أجل التوصل إلى الأسباب المحتملة التى يمكن أن تكون قد أدت إلى تلك النتائج، كذلك يتم عرض خلاصة الدراسة التى توصلت إليها الباحثة وذلك من خلال النقاط التالية:

١- تفسير وتحليل نتائج الدراسة:

تهتم الدراسة الحالية باختبار العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية معبراً عنها بأربعة مقاييس وهى (استمرارية الأرباح، القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل)، وكانت النتائج مشيره إلى وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح كأحد خصائص جودة الربح لدى العديد من الدراسات مثل (Francis et al., 2008; Francis et al., 2004) مما يترتب عليه قبول الفرض الفرعى الأول القائل" توجد علاقة بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح"، كما أظهرت النتائج

عدم وجود علاقة معنوية بين المراجعة المشتركة وباقى المقاييس وهى القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل، وبالتالى يتم رفض رفض الفروض الفرعية الاخرى.

وفى ضوء ماسبق تجدر الإشارة إلى بعض النقاط الهامة كما يلى:

- فى ضوء ما توصلت إليه الباحثة من ربط احصائي بين المراجعة المشتركة واستمرارية الأرباح - كأحد خصائص جودة الربح – وعدم وجود علاقة بينها وبين باقى خصائص جودة الربح - تحديدا القدرة التنبؤية للأرباح، جودة الاستحقاقات، تمهيد الدخل- فإنة يمكن القول بأن هذه الخصائص لاتقيس شيئا واحدا مما يعنى انخفاض صدق المفهوم لهذه الخصائص.
- اتفقت نتائج الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة مثل (Haapamäki et al., 2012 ; الديسطى، ٢٠١٤)، من ناحية اخرى اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (مندور، ٢٠١٦).
- اختلاف نتائج الدراسات حول هذه العلاقة بما فيها الدراسة الحالية يستدعى قيام الباحثين للبحث حول بعض المتغيرات الموقفية أو المنظمة التى قد يكون لها تأثير على العلاقة محل الاهتمام – المراجعة المشتركة وجودة الأرباح المحاسبية-.

٢- خلاصة ونتائج الدراسة:

- خلصت الباحثة إلى وجود تضارب فى الأراء بشأن فاعلية مدخل المراجعة المشتركة فى تحسين استقلالية مراقبى الحسابات، حيث أنه فى ظل المراجعة المشتركة تكون قدرة الإدارة فى التأثير على مراجعين معا أقل من قدرتها فى التأثير على مراجع واحد، كما تعلم الإدارة أن مواجهة مراجعين اثنين أمر محفوف بالمخاطر والتخوفات عنه فى حال وجود مراجع واحد مما يؤدى إلى الحد من قدرة الإدارة على ممارسة إدارة الأرباح وبالتالى زيادة جودة الأرباح، ومن ناحية اخرى ظهور مشكلة تسوق الراى (Opinion Shopping) نتيجة المنافسة بين مراقبى الحسابات والتى قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل خوفا من قيام الإدارة الشركة محل المراجعة من تغييرأحد المراجعين، وبالتالى تقوم الشركة محل المراجعة بالاتفاق مع أحد مراقبى الحسابات من أجل إصدار تقرير يتوافق مع رأيها، الأمر الذى يؤثر سلبيا على استقلالية مراقبى الحسابات وبالتالى ضعف جودة المراجعة ومن ثم ضعف جودة الأرباح المحاسبية.
- كما خلصت الباحثة أن هناك فى ندرة فى الاصدرات المهنية المتعلقة بالمراجعة المشتركة فى كثير من الدول وخاصة مصر، حيث تجد الباحثة أن سبب ذلك يرجع إلى أن معظم الدول التى تسعى لتحسين ثقة أصحاب المصالح فى القوائم المنشوره من خلال تفعيل مدخل المراجعة المشتركة، لاتقوم بإصدار معايير مهنية، وإنما تقوم بإصدار قوانين ولوائح فى هذا الشان.

فى ضوء ماسبق تشير الباحثة بضرورة:

- تطبيق العقوبات فى حالة وجود أى اتفاق بين مراقبى الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة يؤدى إلى جعل عملية المراجعة مجرد عملية صورية وتحويلها إلى عملية مراجعة فردية.
- على مراقبى الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة التعاون بينهم وتبادل المعلومات والخبرات بما يتضمن تحقيق جودة عملية المراجعة المطلوبة وأيضا للحفاظ على سمعة تلك المكاتب والعمل على توفير مسوى أفضل لخدمة عملية المراجعة للشركة محل المراجعة.
- ضرورة قيام للهيئات والمنظمات المهنية فى مصر بإصدار معايير مراجعة تتناول مسئوليات مراقبى الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة وكذلك بالاضافة إلى وضع قواعد وإرشادات تضمن تحقيق التوازن فى تقسيم العمل بين مكتبى المراجعة القائمين بها خلال مراحل المراجعة.
- على المنظمين والمستثمرين وأصحاب المصالح الانتباه إلى وجود أساليب أخرة لإدارة الأرباح قد تستخدمها الإدارة بخلاف الطرق المحاسبية.
- ضرورة اهتمام المنظمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بجودة الأرباح المحاسبية وأن يأخذونها فى الحسبان عند اتخاذ قرارتهم الاستثمارية.

فى ضوء ما توصلت إليه الباحثة من نتائج توصى ببعض الدرسات المستقبلية وهى:

- دراسة أثر تطبيق المراجعة المشتركة على درجة تركز سوق المراجعة.
- دراسة أثر تطبيق المراجعة المشتركة على أتعاب المراجعة.
- دراسة أثر المراجعة المشتركة على استقلالية المراجعين.
- استخدام مقاييس اخرى لدراسة العلاقة بين المراجعة المشتركة وجودة الارباح فى البيئة المصرية مثل التحفظ المحاسبى، الملاءمة القيمية للأرباح، التوقيت المناسب.
- دراسة اثر تطبيق المراجعة المشتركة على سلامة حكم مراقب الحسابات فى الكشف والتقرير عن الغش.
- اثر تطبيق المراجعة المشتركة على قرارات الاستثمار فى الاسهم.

قائمة المراجع

أولا : المراجع العربية:

الجبر، يحيى بن على، ٢٠١٢، "العلاقة بين جودة الأرباح المحاسبية والمراجع الخارجى: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة فى المملكةالعربية السعودية"، *مجلة البحوث المحاسبية: الجمعيةالسعودية للمحاسبة*، المجلد الحادى عشر، العدد الثانى:٩-١١٤.

الجبر، يحيى بن على، وناصر بن محمد السعدون، ٢٠١٤، "أثر المراجعة المشتركة على جودة الأرباح المحاسبية للشركات المسجله فى سوق الاوراق المالية السعودى"، *مجلة "الإداره العامه* "بالمملكة العربية السعودية، المجلد الرابع والخمسون، العدد الثانى:٢٨١- ٣٠٤.

الديسطى، محمد محمد عبد القادر، ٢٠١٤، "المراجعة المشتركة فى مقابل المراجعة الفردية: دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات إدارة الأرباح فى الشركات المساهمة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الأول : ١٨-٣٩.

الشريف، إقبال، ٢٠٠٨، "جودة الأرباح وعلاقتها بجوانب الحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان"، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.

الشريف، مى عادل توفيق، ٢٠١٤، "أثر الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية وإعادة إصدار القوائم المالية على تخطيط إجراءات المراجعة وتقرير مراقب الحسابات – دراسة تجريبية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة دمنهور.

القانون رقم ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ الخاص بإصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى والنقد، والمعدل بالقانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٤ وبالقانون رقم ٩٣ لسنة ٢٠٠٥، وزارة التجارة والصناعة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٧. متاح على: http://www.mfti.gov.eg

القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة، جمهورية مصر العربية .متاح على: http://www.mfti.gov.eg

الهريدى، على محمود، ٢٠١٥، "تأثير المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية على البنوك المصرية المقيدة فى بورصة الاوراق المالية"، *مجلة كلية تجارة للبحوث العلمية*، كلية تجارة، جامعة الاسكندرية، المجلد الثانى والخمسون، العدد الأول: ١١١-١٥٣

حسنين، طارق محمد، وأحمد سباعى قطب، ٢٠٠٣، "دراسة تحليلية لعوامل ونماذج قياس جودة الرقابة الخارجية على الحسابات، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، كلية تجارة، جامعة القاهرة،العدد ٦٠: ٣٥٥-٤٠٥.

حلس، سالم عبد الله، ٢٠٠٣، " العوامل المؤثرة فى تحديد أتعاب المراجعة فى فلسطين"، *مجلة الجامعة الإسلامية*، المجلد الحادى عشر، العدد الأول: ٢٤٨- ٢٧٥.

حمدان، علام محمد موسى، ٢٠١٢، "العوامل المؤثرة فى جودة لأرباح: دليل من الشركات الصناعية الأردنية"، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية*، المجلد العشرون، العدد الأول : ٢٦٥-٣٠١.

عبد الحميد، أحمد أشرف، ٢٠١٤، "المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة"، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، جامعة المنصورة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الرابع: ١٦٦-٢١٩.

عنانى، محمد عبد السميع، ٢٠١١، "مبادئ الأقتصاد القياسى"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

عيسى، سمير كامل، ٢٠٠٨، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح"، *مجلة كلية تجارة للبحوث العلمية*، جامعة الاسكندريه، العدد الثانى: ١-٤٧.

متولى ،أحمد زكى حسين،٢٠١٣، "قياس أثر برامج المراجعة المشتركة joint audit على أسعار الاسهم دليل البورصة المصرية"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، جامعة طنطا، كلية تجارة، المجلد الثانى، العدد الرابع.

مندور، محمد محمد محمد، ٢٠١٦، "أثر التفعيل الاختيارى لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الارباح- دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة فى البورصة المصرية"، *مجلة الفكر المحاسبى*، جامعة عين شمس، كلية تجارة، العدد الثانى، الجزء الثانى: ١١٢١-١١٧٢.

محمود، حسن شلقامى،٢٠١٦، "منهج مقترح لتطوير ممارسات المراجعة المشتركة وتوجيه محاور التطوير فى ضوء جودة وتكاليف عملية المراجعة"، *مجلة المحاسبة والمراجعة*، جامعة بنى سويف، المجلد الرابع، العدد الأول: ١٣٣-١٨٠.

ثانيا : المراجع الاجنبية :

André, P., G. Broye, C. Pong, and A. Schatt. 2012. Do joint audits Lead to Greater Audit fees? Working Paper.http://ssm. com/ abstract = 203900 1.

Baldauf, J. and R. Steckel. 2012. Joint audit and accuracy of the auditor's report: an empirical study. Internati onal Journal of Economic Sciences 5 (2): 7-42.

Ball, R. and Shivakumar, L. 2005. Earnings quality in UK private firms: comparative loss recognition timeliness. Journal of Accounting and Economics 39 (10): 83-128.

Haapamäki, E., T. Järvinen, L. Niemi, and M. Zerni. 2012. Do joint audits Offer value for money? Abnormal accruals, earnings conservatism, And auditor remuneration in a setting of voluntary joint audits. European Accounting Research 21(4):731-765.

Haapamäki, E., T. Järvine, L. Niemi, and M. Zerni. 2012. Do joint audits Improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. European Accounting Review.

Humphrey, C., A. Kausar., A. Loft., and M. Woods. 2011. Regulating audit beyond the crisis:Acritical discussion of the EU green paper, European Accounting Review20(3): 431-457.

Holm, C., and Thinggaard, F. 2010 . Joint audits – benefit or burden ?. Working paper. Available at:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm? abstract_id'/41702867.

Ittonen K, and P. Tronnes, 2012, Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners. Auditing: A Journal of Practice & Theory 34(3):23-46.

Jones.J. 1991. Earning management during import relief investigation. Journal of Accounting Research 29(2):193-228.

Khatab, G. S.2013.The effect of Joint Audit and Audit Rotation on The firms Value. International Business Research Conferrence, Available at:http://wbiworldconpro.com/uploads/Melbourne-conference-2013-november/accounting/1384588431_102-Gamal.pdf.

Lesage, C., N. Ratzinger - Sakel, and J. Kettunen. 2011. Is joint audit bad or Good? Efficiency perspective evidence from three European countries.Working paper – HEC Paris, Ulm University and UniversityofJyvaskyl Available at:http://ssrn.com/abstract=1982732.

Lesage C, Ratzinger- Sakel N, Kettunen J. 2012. Struggle over joint audit. On behalf of publicinterest. Working Paper.

Lobo, G., Paugam, L., Zhang, D. and Casta, J.F. 2013. The effect of joint auditor pair on conservatism: Evidence from impairment tests. Working Paper, Comptabilite sans Frontieres. The French Connetion.Availableat:

Basu, S. 1997.The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. Journal of Accounting and Economics 24: 3-37.

Bedard, J., C. Piot., and A. Schatt. 2012. Was the European Commission Green paper right? An evaluation of the French experience with joint audit, http//ssm.com/abstract=2016847.

Bellovary, Jodi L., Don E., & Michael D.A. 2005. Earning Quality: Its Time to Measure and Report.The CPA Journal 32-37. http://www. Nysscpa.org/cpajournal.

Benali, A. 2013. The Shareholders Confidence and Effectiveness of the Joint Auditors: Empirical Validation in the French Context, Accepted Paper series, International Journal of Business and Management 8(11).

Bisogno, M. and Deluca, R. 2016. Voluntary joint audit and earnings quality: Evidence from Italian SMEs. International Journal of Business and Development 5(1):1-22.

DeAngelo, L. E. 1981. Auditor size and audit quality.Journal of Accounting and Economics 3 (3): 183-199.

Dechow, P., & Dichev, I. 2002. The Quality of Accuals and Earning: the Role of Accual Estimation Errors. Accounting Review 77 (September): 35-59.

Deng M, Lu T, Simunic DA. 2014. Ye M. Do Joint audits improve or impair audit Quality. Working Paper.

Diamonc, and Verrecchia, R. 1991. Disclosure, Liquidity, and the cost of capital. Journal of Accounting and Finance 46(4):1325-1359.

European Commission. 2010. Audit policy: Lessons from the crisis. Green Paper.Available at: www.ey.com/us/accountinglink.

European Commission. 2011. Summary of responses green paper- audit policy: Lessons from the crisis. Available at: www.ec europa.eu.

Francis, J. R., Vanstraelen, A. and Richard, C. 2009. Assessing france's joint audit requirement: Are two heads better than one?. Auditing: AJournal Practice & Theory 28 (2): 35-63.

https// halshs.archivesouvertes.fi/hal-.00993007/document. Accepted Paper series American Accounting Association.

Marmousez, S. 2009. The choice of joint - auditors and earnings quality: Evidence from French listed companies. Canadian Academic Accounting Association, Annual Conference,Montreal18(1):121-152.

Organization for Economic Cooperation and Development (OECD). 1999. Principles of Corporate Governance. www.OECD.Org.

Palmrose, Z. 1988. An Analysis of Auditor Litigation and Audit Service Quality. The Accounting Review 64(1):55-73.

Penman, S. and Zhang, X. J. 2002. Accounting conservatism, the quality of earnings and stock returns.The Accounting Review 77(2):237-264.

Pergola, T. M., Joseph, G. W. and Jenzarli, A. 2009. Effects of Coperate Governance and Board Equity Owenership on Earnings Quality, Academy of Accounting and Financial Studies Journal, 13(4):87-114.

Quick, R. 2012. EC Green Paper Proposals and Audit Quality. Accounting in Europe 9(1):17-38.

Ratzinger- Şakel N, Audousset- Coulier S, Kettunen J, Lesage C. 2012. What do we know about joint audit?. ICAS publication.

Revsine, L., D.W. Collins and W.B. Johnson .1999. Financial Reporting and Analysis Upper Saddle River. NJ:Prentice Hall.

Richardson, S. 2003. Earnings quality and short sellers. Accounting Horizons, Supplement.

Sloan, R. 1996. Do stock prices fully reflect information in accruals and cash flows about future earning? The Accounting Review71 (3): 289-315.

Velte, P. and J. Azibi. 2015. Are Joint Audit Proper Instrument for Increased Audit Quality. Britsh Journal of Applied Science& Technology 7 (6): 528-551.

Websites:

www.egx.com.eg موقع البورصة المصرية

www.mubasher.Info موقع المعلومات المباشرة

www. Wikipedia.com موقع ويكبيديا